نداء الوطن

nidaalwatan.com

الخميس 02 تموز 2026

تـ تعرف الصح من الغلط

200 000 ليرة | العدد 1901 | 16 صفحة | السنة الثـامنة

من هرمز إلى لبنان... الدوحة تفتح خرائط التسوية 10

قانون المصارف في المجلس الأربعاء وترقّب لموقف الحكومة من المادتين 3 و13 8

الرئيس جوزاف عون: الشارع خطّ أحمر 2

بعبدا ترسم قواعد اللعبة الداخلية بوجه "الممانعة": التفاوض حصرًا بيد الدولة، وابتزاز المؤسسات الأمنية ممنوع.

الغلاف 2 | محليات 7-6-5-4-3 | اقتصاد 9-8 | العالم 11-10 | رياضة 13-12 | ثقافة وفنون 14 | كاميرا 15 | الأخيرة 16

أســـــرار

■ بدأ «حزب الله» حفر الأنفاق في تلة «علي الطاهر» عام 2000، بالتزامن مع إعلان التحرير، وليس بعد حرب تموز 2006. وذكرت المصادر أن التلة باتت تضم أكبر قاعدة للحزب وأن عددًا من دول المحور شارك في بنائها وعلى رأسها ايران.

■ يشير مصدر دبلوماسي إلى أن إسقاط «الإطار الثلاثي»، سواء سياسيًا أو عبر الآليات الدستورية، يعني عمليًا إسقاط آخر فرصة لمنع تجدّد الحرب. ويُذكّر المصدر «الثنائي» بمسار المفاوضات السابقة، إذ كان البديل، في كل مرة يرفض فيها لبنان اتفاقًا أو يمتنع عن تنفيذه، أسوأ من العرض المطروح.

■ علّق دبلوماسي غربي في بيروت على تموضع بري من الاتفاق الإطاري بالقول إن القراءة الدبلوماسية تقوم على أن الرجل يفضّل عادة انتظار اتجاه التوازنات قبل تثبيت موقفه النهائي بما ينسجم مع حساباته السياسية.

عون يرسم حدود اللعبة: التفاوض للدولة والشارع خط أحمر

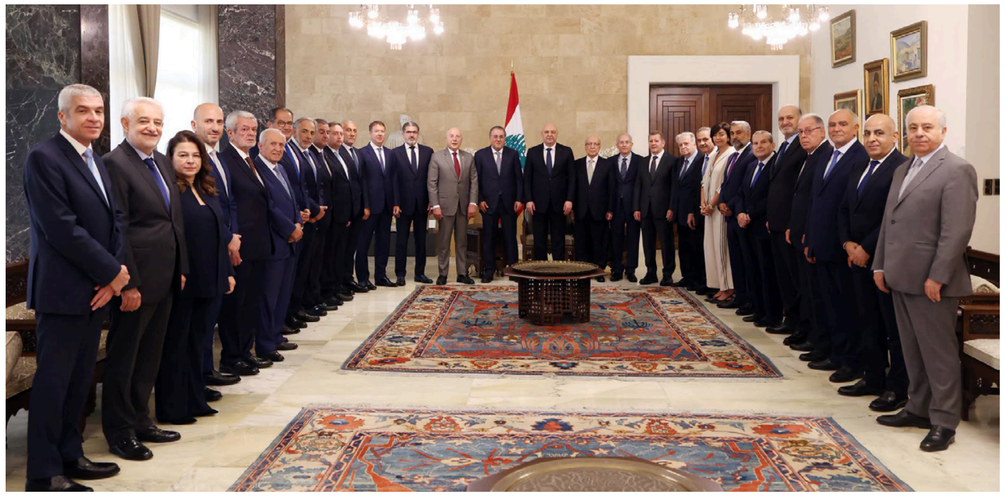

عون مستقبلا وفودًا من نقابتي محامي بيروت والشمال والهيئات الاقتصادية

مع استمرار الانقسام العمودي بين خط الدولة وعبثية «الممانعة»، أعاد رئيس الجمهورية جوزاف عون تثبيت ما بات ركيزة في السياسة اللبنانية الرسمية، ومفادها أن لبنان يفاوض بقرار من دولته ومؤسساته، لا بالوكالة عن أحد ولا تحت وصاية أحد. فخلال استقباله وفودًا من نقابتي المحامين في بيروت والشمال والهيئات الاقتصادية، وضع عون «صيغة الإطار» في سياقها الحقيقي، لا بوصفها تنازلا عن ثوابت لبنان «قضائيًا وسياسيًا وميدانيًا، كما يروّج البعض»، بل مسارًا تفاوضيًا يفتح الباب أمام «الانسحاب الإسرائيلي وعودة النازحين والأسرى وجثامين اللبنانيين»، كما رسم حدود اللعبة الداخلية، بين عمل مؤسساتي إنقاذي يسعى إلى تجنيب البلاد عودة الحرب، ومنطق «حزب الله» التخريبي الذي يحاول التشويش وافتعال الشكوك، تعويضًا عن خسائره السياسية والميدانية والمعنوية.

في المقابل، نوّه بالدور الذي يلعبه رئيس مجلس النواب نبيه بري، «الذي وضع خطين أحمرين أساسيين باعتبار أن الفتنة والمساس بالجيش ممنوعان. ونحن جميعنا متفقون على هذين الأمرين».

وتكمن أهمية مواقف عون في نقله النقاش إلى منطق المؤسسات، إذ قال إن «حق الاختلاف مقدّس، فلنتناقش بالسياسة، ولكن الخلاف ممنوع. ولا يقترنّ أحد من الشارع، ولا يشوّهنّ الحقيقة لإقناع بيئته بأن ما حصل استسلم وذلّ له».

إلى ذلك، نفى رئيس الجمهورية كل ما يُشاع عن وجود نية لإقالة قائد الجيش العماد رودولف هيكل أو قادة الأجهزة الأمنية، باستثناء المدير العام للأمن العام، مشيدًا بدورهم والجهود التي يقومون بها، ومؤكدًا أن مثل هذه الشائعات هدفها ضرب الجيش والقوى الأمنية، لا تعزيز دورها وحضورها.

ومن خلال هذه الثوابت أو التأكيدات، وجّه الرئيس رسالة مزدوجة إلى الداخل، مفادها أن الدولة لن تتراجع عن حقها في التفاوض وحماية الاستقرار، ولن تسمح بتحويل الجيش والقوى الأمنية إلى هدف للابتزاز السياسي؛ وإلى الخارج بأن لبنان يستعيد موقعه كدولة صاحبة قرار في لحظة إقليمية شديدة الحساسية، حيث أي خطأ في الحسابات قد يعيد فتح أبواب الحرب على مصراعيها.

وفي السياق الرسمي، أشار رئيس الحكومة نواف سلام، في مقابلة إعلامية، إلى أن عبارة «اتفاق الإطار» تثير التباسًا، موضحًا أن المقصود هو إطار توجيهي للمفاوضات يحدّد مسارها بهدف الوصول إلى اتفاق. وشدّد على أن لبنان «ليس هاوي مفاوضات»، لكنه وصل إلى هذه المرحلة بعد حربين خلّفتا آلاف الضحايا وأضرارًا مباشرة تجاوزت 7 مليارات دولار، من دون احتساب الخسائر الاقتصادية المقدّرة بنحو 13 مليارًا.

آخر الفرص

وتتقاطع هذه المواقف مع تقديرات دبلوماسية في بيروت، تعتبر أن «تفويت صيغة الإطار، سيشكّل خسارة سياسية واستراتيجية كبيرة»، إذ قال مصدر دبلوماسي لـ«نداء الوطن» إنها «تمثّل الفرصة الأخيرة المتاحة أمام الانتقال إلى مسار يؤدي إلى معالجة نهائية للصراع اللبناني - الإسرائيلي، ووضع حدّ لدورات التصعيد المتكررة».

وأضاف المصدر أن «هامش الاستقرار يبقى هشًا وقابلا للاهتزاز في أي لحظة»، مشيرًا إلى أن «احتمال تجدّد الحرب لا يزال قائمًا ومرتبطًا بمسارين أساسيين: الأول يتصل بإمكان تعثّر المفاوضات الأميركية - الإيرانية ووصولها إلى طريق مسدود، بما قد ينعكس توترًا على الساحات الإقليمية، ومنها لبنان، عبر عودة المواجهة بين إسرائيل و«حزب الله» بأمر إيراني، والثاني مرتبط بإمكان اعتبار إسرائيل أن أي تفاهم أميركي - إيراني لا يراعي مصالحها الأمنية والاستراتيجية، ما قد يدفعها إلى السعي لخلط الأوراق وتوسيع دائرة الضغط عبر الجبهة اللبنانية». وأشار المصدر إلى أن «لبنان تلقّى رسائل وتحذيرات مباشرة تدعو إلى تجنّب أي خطوات أو حسابات خاطئة قد تؤدي إلى انفجار الوضع مجددًا»، لافتًا إلى «وجود تقديرات خارجية تتحدث عن أن أي مواجهة واسعة النطاق لن تبقى ضمن قواعد الاشتباك السابقة، بل قد تتخذ طابعًا تدميريًا واسعًا يطال مناطق متعددة، ولا سيما الجنوب والضاحية والبقاع».

> تلقّى لبنان تحذيرات مباشرة من مغبّة أي حسابات خاطئة قد تؤدي إلى انفجار الوضع مجددًا

عقد ميدانية تؤخّر التطبيق

في ظل تداخل الشروط والشروط المضادة بين «الحزب» وإسرائيل، وما يفرضه ذلك من عقد ميدانية أمام انتشار الجيش اللبناني، علمت «نداء الوطن» أن الاتصالات التي جرت أمس تركّزت على الشق الأمني، وتحديدًا على ملف المنطقة النموذجية. وتشير الأجواء إلى أن التطبيق قد يتأخر، نظرًا إلى حاجة المسار لمزيد من الحلحلة، نتيجة تمسّك «الممانعة» برفض الانسحاب وتسليم المنطقة إلى الجيش اللبناني قبل انسحاب إسرائيلي كامل، في مقابل رفض اسرائيل الانسحاب ما دام هناك وجود لـ«حزب الله» و«الحرس الثوري» الإيراني في الجنوب.

الشيباني في بيروت

وبالتوازي مع المسار الجنوبي، برز مسار آخر يتصل بالعلاقة مع سوريا الجديدة، في ظل زيارة وزير خارجيتها أسعد الشيباني إلى بيروت، وما تحمله من دلالات سياسية وأمنية. وعلمت «نداء الوطن» أن هذا الحراك يحظى باهتمام لبناني خاص، لا سيما أنه يأتي بعد تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن إمكان تولّي الشرع معالجة مسألة سلاح «حزب الله» من جهة، والمواقف الإيجابية التي أطلقها الرئيس السوري في مقابلته الأخيرة، والتي حملت تطمينات واضحة تجاه لبنان، من جهة أخرى، ومن المقرر أن يلتقي الشيباني رئيس الجمهورية عند التاسعة صباحًا، على أن يركّز الجانب اللبناني على تمتين العلاقات مع سوريا وتصحيحها، وإعادة النظر في ملفات وإرث المرحلة السابقة أيام نظام الأسد. كما سيُبحث في تفعيل اللجان المشتركة بين البلدين، والمضي قدمًا في معالجة الملفات العالقة والخلافية، إضافة إلى التشديد على حفظ أمن البلدين، وعدم تحوّل أيّ منهما مصدر تهديد لجاره.

«سنتكوم» تجمع لبنان وسوريا

وتأتي إعادة بناء العلاقات اللبنانية - السورية في سياق التحولات الأوسع التي يشهدها المشهد الإقليمي، حيث تعمل واشنطن على إدخال دول المنطقة في إطار أمني جديد، عنوانه التنسيق والاستقرار ومنع تمدد التوترات. وفي خطوة تمثّل سابقة لافتة، شارك كل من لبنان وسوريا للمرة الأولى في مؤتمر دفاعي إقليمي تقوده واشنطن. فقد قادت القيادة المركزية الأميركية «سنتكوم» حوارًا أمنيًا إقليميًا استضافته قوة دفاع البحرين في الأول من تموز. وناقش الأدميرال براد كوبر، وكبار المسؤولين العسكريين من البحرين ومصر والأردن والكويت ولبنان وعُمان وقطر والسعودية وسوريا والإمارات العربية واليمن، البيئة الأمنية الإقليمية الراهنة، وفرص تعزيز التعاون الدفاعي في أنحاء المنطقة. كما أكد القادة التزامهم المشترك ضمان التدفق الحر لحركة التجارة عبر مضيق هرمز.

أما إسرائيليًا، فأكد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أن تل أبيب «ستبذل كل ما في وسعها للتوصل إلى اتفاق سلام مع لبنان، لكنها لن تنسحب من المنطقة الأمنية في الجنوب ما دامت الحاجة قائمة». واعتبر أن إيران حاولت فرض هذا الانسحاب «وهذا لن يحصل». وفي إطار المواجهة وغداة فرض عقوبات مالية أميركية - خليجية على «الحزب»، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس فرض عقوبات على 37 محفظة رقمية يُشتبه في استخدامها لتمويل أنشطة «حزب الله» و«الحرس الثوري».

سوريا الجديدة ولبنان الجديد: علاقة ما بعد المنظومة

داود رمال

شكّلت المواقف الأخيرة للرئيس السوري أحمد الشرع تجاه لبنان مؤشرًا يتجاوز البعد الدبلوماسي التقليدي إلى ما يشبه إعلان انتقال استراتيجي في فهم الدولة السورية الجديدة لطبيعة العلاقة مع بيروت. فالرسائل التي صدرت في المرحلة الأخيرة تبدو أبعد من مجرد إعادة تموضع سياسي بعد التحولات السورية، بل تحمل في مضمونها محاولة لإعادة تثبيت العلاقة على قاعدة مختلفة عن تلك التي حكمت العقود الماضية، أي علاقة دولة بدولة، ومؤسسات بمؤسسات، ومصالح مشتركة لا شبكات نفوذ متبادلة.

تأتي هذه المقاربة في لحظة تاريخية متزامنة يمر فيها البلدان بتحولات عميقة. فسوريا الخارجة من مرحلة طويلة من الصراع وإعادة التموضع الإقليمي تبدو منشغلة بإعادة بناء شرعية الدولة واستعادة موقعها الاقتصادي والسياسي، فيما يعيش لبنان منذ سنوات انهيارًا متراكمًا أصاب النموذج الذي تأسس بعد اتفاق الطائف وأنتج منظومة حكم امتدت منذ تسعينيات القرن الماضي حتى اليوم، وما زالت تعاند على الرحيل وترك لبنان لقيادات جديدة ونخب قادرة على إعادته إلى مساره الطبيعي بعيدًا من التمحور والارتهان والساحات. في هذا السياق تكتسب مقاربة الشرع أهمية استثنائية لأنها توحي برفض العودة إلى القواعد القديمة التي قامت على إدارة التوازنات اللبنانية عبر أشخاص أو مراكز قوى أو تفاهمات ظرفية. فالتحدي الحقيقي أمام دمشق الجديدة لا يكمن في إعادة فتح القنوات مع الطبقة السياسية اللبنانية التقليدية بقدر ما يكمن في فهم أن لبنان نفسه تغيّر، وأن البيئة الداخلية لم تعد كما كانت قبل عقدين أو ثلاثة.

فالمنظومة التي حكمت لبنان خلال العقود الماضية أثبتت قدرة استثنائية على التكيّف مع التحولات الإقليمية. انتقلت بين محاور مختلفة، وأعادت إنتاج حضورها مع كل تبدل في موازين القوى، واستفادت من آليات المحاصصة والزبائنية لتجديد شرعيتها السياسية رغم تراجع مشروعيتها الشعبية. هذه المنظومة لا تتحرك وفق منطق البرامج بقدر ما تمتلك خبرة طويلة في نقل التموضع من مرحلة إلى أخرى حفاظًا على النفوذ والمصالح.

ومن هنا تبدو الحاجة السورية إلى قدر كبير من الحذر. فإعادة تدوير العلاقة مع القوى ذاتها التي ارتبط اسمها في الوعي اللبناني العام بمراحل الانهيار المالي والتعطيل المؤسساتي والفساد قد يحمل أثمانًا سياسية تتجاوز أي مكاسب تكتيكية قصيرة الأجل. ذلك أن أي انفتاح غير مدروس قد يُفسَّر على أنه محاولة لإعادة إنتاج نماذج نفوذ سابقة بصيغ جديدة، وهو ما يتعارض مع الصورة التي تسعى دمشق إلى بنائها لنفسها داخليًا وعربيًا.

وفي المقابل، تظهر داخل لبنان تدريجيًا نخب جديدة لا تزال مشتتة وغير موحدة تنظيميًا، لكنها تعكس تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة. هذه النخب تتوزع بين قطاعات أكاديمية واقتصادية وإعلامية ومهنية ومدنية، وتستند إلى سردية مختلفة تقوم على الدولة الفاعلة والإصلاح والإنتاج والانفتاح الاقتصادي. ورغم أنها لم تتحول بعد إلى قوة حكم، إلا أنها تمثل اتجاهًا صاعدًا يصعب تجاهله في أي قراءة مستقبلية للبنان.

هنا تحديدًا تبرز الفرصة أمام الرئيس أحمد الشرع. فالانفتاح على المجتمع اللبناني الأوسع، وعلى الجامعات ومراكز الدراسات والقطاع الخاص ورواد الأعمال والإعلام والنخب المهنية، يمنح سوريا إمكانية بناء نفوذ من نوع جديد؛ نفوذ يقوم على الجاذبية الاقتصادية والتكامل التنموي لا على إدارة الاصطفافات السياسية والتدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية من كبيرها إلى صغيرها كما في السابق.

إن تقديم البعد الاقتصادي والتنموي على المقاربة الأمنية والسياسية لا يعني انسحاب سوريا من الملف اللبناني، بل على العكس يمنحها حضورًا أكثر استدامة وأقل كلفة. فالتعاون في ملفات التجارة وإعادة الإعمار والطاقة والنقل والربط اللوجستي والاستثمار قد يخلق مصالح مشتركة أعمق من أي تحالفات سياسية ظرفية.

المعادلة التي تبدو أمام دمشق اليوم ليست اختيار شخصيات لبنانية جديدة أو قديمة، بل اختيار نموذج العلاقة نفسه، وبمعنى أوضح إما العودة إلى منطق الرعاية والتوازنات الذي استُنزف تاريخيًا، أو الاستثمار في ولادة فضاء مشرقي جديد يقوم على الدولة والتنمية والمصالح المتبادلة. وإذا كانت المرحلة السابقة قد ارتبطت بسؤال من يحكم لبنان، فإن المرحلة المقبلة قد تُبنى على سؤال أكثر استقرارًا: كيف تتعاون الدولتان كي يخرج كل منهما من أزماته البنيوية نحو نموذج أكثر قدرة على البقاء؟

> الاستثمار في فضاء مشرقي جديد يقوم على منطق الدولة والتنمية والمصالح المشتركة بين البلدين

كيف تتعاون الدولتان كي يخرج كلّ منهما من أزماته البنيوية؟

■ مروان الأمين

بين 3 و26 حزيران الشرعية تستعيد المبادرة

حققت الشرعية اللبنانية جملة من المكاسب السياسية والدبلوماسية من خلال اتفاق الإطار الثلاثي الذي جمع لبنان وإسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، في خطوة تُعتبر محطة مهمّة جديدة على صعيد تثبيت موقع الدولة اللبنانية كمرجعية وحيدة في إدارة ملفاتها السيادية.

ويبرز في مقدمة هذه المكاسب نجاح الدولة اللبنانية في تكريس سيادتها على قرارها الدبلوماسي، رغم المحاولات المتكررة من جانب طهران لاستعادته. وتمثلت أحدث هذه المحاولات في الإصرار على تضمين تفاهمها مع واشنطن بندًا يتعلق بوقف إطلاق النار في لبنان، في خطوة هدفت إلى الإيحاء بأن القرار المرتبط بمصير لبنان لا يصدر عن مؤسساته الدستورية، بل يُقرر في طهران.

كما هدفت طهران من خلال هذه الخطوة إلى توجيه رسالة إلى أبناء الطائفة الشيعية مفادها أن الضمانة الأساسية لأمنهم تأتي من طهران، لا من الدولة اللبنانية ومؤسساتها الشرعية، في حين جاء اتفاق الإطار ليضرب محاولات طهران، وليؤكد أن الشرعية اللبنانية هي الجهة الوحيدة المخوّلة التفاوض باسم لبنان وتأمين مصالح اللبنانيين بمعزل عما تقتضيه المصلحة الايرانية.

في البيان الذي صدر عقب المفاوضات بين لبنان واسرائيل في واشنطن بتاريخ 2 و 3 حزيران، تم الاتفاق على وقف لاطلاق النار وانسحاب اسرائيل وفق آلية «المناطق التجريبية»، إلا أن «الحرس الثوري» و«حزب الله» سارعا الى رفض هذا الاتفاق، واعتباره مجحفًا بحق لبنان. لكنهما عملا لاحقًا على تسويق تضمين إيران اتفاقها مع واشنطن بند وقف إطلاق النار في لبنان على أنه إنجاز كبير.

هذا يؤكد أن المسألة بالنسبة لـ«الحزب» ليست في مضمون الاتفاق، بل في الجهة التي توصلت إلى هذا الاتفاق. فأي انجاز يتحقق للبنان من خلال الشرعية هو مرفوض بالكامل من قبله، لأن هكذا خطوة سوف تساهم في تعزيز دور الشرعيّة وتقويض النفوذ الايراني.

إذًا، يشكّل كلّ من بيان 3 حزيران واتفاق الإطار في 26 حزيران محطتين مهمتين في مسار استعادة الدولة اللبنانية قرارها السيادي، والحدّ من النفوذ الإيراني في لبنان. إلا أن هذا المسار لا يزال طويلا، ويتطلب ترجمة ما تحقّق على المستوى الدبلوماسي إلى خطوات عملية تعيد إلى الشرعية اللبنانية احتكار القرارين الأمني والعسكري على كامل الأراضي اللبنانية.

كما سلّط الاتفاق الضوء على وظيفة السلاح، ويطرح سؤالا جوهريًا أمام الرأي العام اللبناني، وخصوصًا على البيئة الشيعية: إذا كانت الشرعية اللبنانية قادرة، عبر المسار الدبلوماسي، على تأمين الانسحاب الإسرائيلي والاستقرار وإعادة الإعمار، فما المبرر لبقاء هذا السلاح العاجز عن تأمين الحماية؟ لا سيما إذا كان هذا السلاح هو من استجلب الاحتلال وبات يشكّل العائق الرئيسي أمام تحقيق هذه الأهداف.

لعل هذا ما يفسر سرعة تحرك «حزب الله» لرفض الاتفاق، سواء عبر المواقف السياسية أو عبر تحريك الشارع، في محاولة لمنع نشوء نقاش هادئ حول مضمونه وتداعياته، واستبداله بخطاب تعبوي يقوم على التحريض والشيطنة واستثارة العصبيات.

في الخلاصة، شكّل هذا الاتفاق صفعة دبلوماسية للنفوذ الإيراني في لبنان، وأعاد إلى الشرعية اللبنانية دورها ومرجعيتها في إدارة الملفات الوطنية. كما كشف أن أولوية «حزب الله» ليست حماية الناس كما يدّعي، بل تسخير الناس وأرزاقهم وحياتهم واستقرارهم لحماية السلاح وخدمة النفوذ الإيراني.

نداء الوطن
السنة الثامنة | العدد 1901 | الخميس 2 تموز 2026

«الإطار» ليس معاهدة دولية وطرحه على البرلمان ليس دستوريًا

رفيق خوري

تحذير من فتنة وتهديد بحرب أهلية

لا فتنة إلا بأمر. ولا حرب أهلية بالغلط. وإذا كان التحذير من الفتنة، وسط الخلاف على اتفاق «الإطار الثلاثي» بين لبنان وإسرائيل وأميركا، واجبًا وطنيًّا، فإن ما يكمل الواجب هو جواب عن سؤال لا مهرب منه: هل ما يقود إلى الفتنة هو سحب السلاح وتحريم النشاط العسكري والأمني خارج القانون بالأكثرية الرسمية المدعومة شعبيًّا وعربيًّا ودوليًّا أم الحفاظ عليه بقوة السلاح ضد الأكثرية؟ وماذا عن التهديد بالحرب الأهلية كسلاح للدفاع عن سلاح «حزب الله» الذي شارك في حرب سوريا أيام الأسد وبدأ حرب إسناد غزة ثم إيران، بحيث عاد الاحتلال الإسرائيلي إلى لبنان؟ هل هذه ممارسة سياسية عند الحشرة، مع الادعاء أن الذين يتسببون بالذهاب إلى الحرب الأهلية هم الرافضون لها وغير المستعدين لخوضها والمثقلين بالتجربة القاسية المرة في حرب لبنان الطويلة والمرشحين لأن يكونوا ضحاياها، ثم المطالبة بمكافأة سياسية لصاحب التهديد؟

من السهل على الخبراء في العلوم السياسية والاستراتيجيات التذكير بتاريخ العالم والمقاومات فيه والتنظير الذكي لضرورة وجود مقاومة في غياب الدولة وحتى مع الدولة العاجزة عن حماية شعبها ومواجهة الاحتلال. لكن من الصعب أن يتجاهلوا أن المسألة ليست الحق في المقاومة، لأن المشكلة في لبنان التعددي هي هذا النوع المذهبي الأيديولوجي المغلق والمرتبط بالحرس الثوري من المقاومة، بصرف النظر عن أداء مقاتليه في الميدان. والمشكلة هي في «مقاومة إسلامية» دائمة مع الاحتلال ومن دونه، بدل المقاومة الوطنية زمن الاحتلال فقط.

ولا ألغاز وأسرار. فالشيخ نعيم قاسم يقول في أحد كتبه إن «المقاومة ليست موجودة بفعل الظرف بل بفعل المبدأ، والمبدأ لا ينتهي ولا يتغير ولو تغيّرت الظروف». وليس في أي مكان في العالم مقاومة دائمة. لكن الجمهورية الإسلامية في إيران فعلت ذلك عبر تأسيس أذرع مسلحة في البلدان العربية مرتبطة بالحرس الثوري ومؤمنة بولاية الفقيه وعاملة للمشروع الإقليمي الإيراني، ولن تنتهي قبل عودة صاحب الزمان. والانطباع السائد أن «حزب الله» هو الوكيل الإقليمي الشرعي للولي الفقيه وله مهام عدة في المنطقة بعضها قتال إسرائيل ومواجهة أميركا والغرب والعرب.

والمفارقة أن اختلاف الرهانات على التحولات الإقليمية قبل الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران استمر بعدها، بصرف النظر عن قراءة الحرب وما بعدها. فالذين راهنوا على نهاية دور السلاح والمشروع الإيراني لا يزالون على رهانهم وقراءتهم للمتغيّرات. والذين لديهم رهان ثابت على دور السلاح وإيران وتعاظم قوتهما ازدادوا اقتناعًا بالسيطرة على لبنان والمنطقة بعد المتغيرات. ولا شفاء من سوء التفاهم. فكل خطوة لإنهاء الاحتلال وإعادة الإعمار وعودة النازحين وتقديم المساعدات للتعافي المالي والاقتصادي وبناء مشروع الدولة يتوقف البدء بها على تحقيق سحب السلاح غير الشرعي. وكل ما يدور في بيروت وعواصم المنطقة والعالم ولا سيما في مفاوضات واشنطن هو في خطاب «الحزب» تركيز على «مؤامرة كونية» ضد «المقاومة الإسلامية» لا يفشّلها سوى الارتباط الإيراني.

ولا نجاة للوطن الصغير من دون التخلص من الاحتلال الإسرائيلي والهيمنة الإيرانية، واستعادة أسس الوفاق الوطني وبناء الدولة الوطنية. ولا بد من رؤية الواقع في مواجهة سياسة التهويل بالكوارث وسياسة التهوين من المصاعب. والأهم وهو التخلص من سياسة التمسك بخيار وحيد ولو سقط، وسياسة القفز بين خيارات ليست في اليد. و«الميليشيات هي البنية التحية للحرب الأهلية» حسب زالماي خليل زاد.

الحكومة تحصنه بتصويت وزاري لإقراره بأكثرية الثلثين

ريشار حرفوش

مع التوصل إلى «اتفاق إطار» بين لبنان وإسرائيل برعاية أميركية، عاد الجدل الدستوري إلى الواجهة حول طبيعة هذا الاتفاق، وما إذا كان يستوجب عرضه على مجلس النواب أم كان يجب الحصول على موافقة المسبقة، وسط مواقف سياسية تلوّح باعتبار أي اتفاق لا يمر عبر البرلمان كأنه «لم يكن».

غير أن القراءة الدستورية للنصوص النافذة تبدو أكثر تعقيدًا من المقاربة السياسية السائدة، إذ إن الدستور اللبناني لا يميّز أصلًا بين «الاتفاقية» و«المعاهدة» من حيث قيمتهما الدستورية أو آلية إبرامهما، بل يضعهما ضمن إطار قانوني واحد.

وفي هذا السياق، أوضح الخبير الدستوري المحامي سعيد مالك لـ«نداء الوطن» أن «الكلام عن أن المعاهدة تختلف عن الاتفاقية كلام غير صحيح دستوريًا، ولا سيما أن المادة 65 من الدستور، وتحديدًا الفقرة الخامسة منها، نصّت صراحة على ضرورة تصويت مجلس الوزراء بأكثرية الثلثين على ما يسمى الاتفاقات والمعاهدات الدولية، وبالتالي فإن الدستور ساوى بين الاتفاقات والمعاهدات الدولية ولم يميز بينهما».

وأشار مالك إلى أن «الإجابة عن مسألة عرض الاتفاق على مجلس النواب من عدمها تستوجب العودة إلى المادة 52 من الدستور، التي أناطت برئيس الجمهورية مهمة التفاوض في عقد المعاهدات والاتفاقات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة، على ألا تصبح نافذة إلّا بعد موافقة مجلس الوزراء عليها بأكثرية الثلثين».

أضاف أن المادة نفسها نصّت أيضًا على أن الحكومة «تطلع مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة»، ما يعني أن القاعدة العامة لا تفرض موافقة المجلس النيابي على جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بل تكتفي باطلاعه عليها عندما تسمح الظروف بذلك.

أما الاستثناء، وفق مالك، فينحصر في فئة محددة من المعاهدات، وهي المعاهدات التجارية، وتلك المتعلقة بمالية الدولة، فضلًا عن الاتفاقات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، إذ إن هذا النوع من الاتفاقات لا يمكن إبرامه إلا بعد موافقة مجلس النواب عليه بصورة صريحة.

وانطلاقًا من ذلك، يبرز السؤال الأساسي: هل ستعتبر الحكومة اتفاق الإطار المرتقب من الاتفاقات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، بما يستوجب إحالته إلى البرلمان، أم ستتعامل معه باعتباره اتفاقًا عاديًا يكتفي بإقراره في مجلس الوزراء وإطلاع المجلس النيابي عليه لاحقًا؟

ولإسناد هذه المقاربة، استحضر مالك سابقتين بارزتين في الحياة الدستورية اللبنانية، الأولى تتمثل في اتفاق القاهرة الموقّع في تشرين الثاني 1969 بين قيادة الجيش اللبناني ومنظمة التحرير الفلسطينية، والذي لم يُعرض يومها على مجلس النواب بعدما اعتبرت السلطة التنفيذية أنه يندرج ضمن الاتفاقات العادية وليس ضمن المعاهدات التي تستوجب موافقة البرلمان.

أمّا السابقة الثانية فتتمثل في اتفاق ترسيم الحدود البحرية الجنوبية الذي أُنجز في نهاية عهد الرئيس ميشال عون، والذي لم يُطرح بدوره على مجلس النواب، بعدما اعتُبر أنه لا يحتاج إلى ترخيص بالإبرام من السلطة التشريعية.

وبناءً على ذلك، يرى مالك أن الحكومة تمتلك هامشًا دستوريًا واسعًا يتيح لها اعتماد مسار واضح يقوم، أولًا، على إقرار الاتفاق داخل مجلس الوزراء بأكثرية الثلثين، وثانيًا على إطلاع مجلس النواب عليه لاحقًا عندما تسمح بذلك «مصلحة البلاد وسلامة الدولة»، وفق التعبير الوارد في المادة 52 من الدستور.

وردًّا على سؤال «نداء الوطن» حول إمكان الطعن في الاتفاق، ولا سيما في ضوء ما نقل عن رئيس مجلس النواب نبيه بري قوله أمام رئيس «التيار الوطني الحر» جبران باسيل إنه سيعتبر الاتفاق «وكأنه لم يكن» إذا لم يمر عبر المجلس النيابي، حسم مالك الجدل بالقول إن «عملية الطعن ليست واردة دستوريًا، إلا أن مطالبات سياسية قد تظهر لإحالته إلى مجلس النواب لكن قرار الإحالة من عدمها يبقى قرارًا حكوميًا بحتًا».

وعليه، يبدو أن النقاش الدائر لا يتعلق بوجود مخالفة دستورية أو عدمها، بقدر ما يتعلق بالخيار السياسي الذي ستتبنّاه السلطة التنفيذية في مقاربة الاتفاق، بين توسيع مظلته السياسية عبر البرلمان، أو الاكتفاء بالمسار الدستوري الذي يمنحه الدستور للحكومة ومجلس الوزراء.

سابقتان دستوريتان تُخرجان «الاتفاق» من مسار مجلس النواب

نداء الوطن
الخميس 2 تموز 2026 | العدد 1901 | السنة الثامنة

وساطة دبلوماسية واختبارية... وهروب لبنانيين من الدولة!

أنطوان مسرّه

إن الوثيقة الدبلوماسية الأميركية-اللبنانية-الإسرائيلية تاريخ 2026/6/26، كثمرة مداولات تفاوضية في واشنطن برعاية أميركية هي، حسب مصطلحات القانون الدولي والعلاقات الدولية، وساطة دبلوماسية mediation وإطار framework تمهيدي ومرحلي واختباري وتجريبي، في سبيل المعالجة الرسمية اللبنانية لمعضلة الدولتين في لبنان: دولة لبنانية رسمية شرعية، ودولة رديفة ذات تسلّح وتمويل إقليمي وذات دبلوماسية خاصة، نقيضًا لمقدمة الدستور.

بعض السجال الدائر بين قانونيين - ولا نقول حقوقيين - ومثقفين بدون خبرة أو ببغائيين، والذي تعمّه حوارات متلفزة هو مؤشر لاستمرارية هروب أكثر من نصف اللبنانيين من استعادة الدولة في لبنان في كامل وظائفها السيادية الأربعة: rex, regix, roi: احتكار القوة المنظمة، واحتكار العلاقات الدبلوماسية، وفرض الضرائب وجبايتها، وإدارة السياسات العامة. من قرأ، تفصيلًا، النص الكامل للإطار العام الثلاثي في نصّه الأصلي وبلغة إنجليزية بسيطة وعلمية بالغة الدقة؟

1. إطار ووساطة: ورد مصطلح framework في العنوان، وأكثر من ست مرات في النص الذي يعبّر عن عمق الخبرة والاختصاص والمهنية لمختلف الأعضاء المشاركين في الوساطة برعاية أميركية!

ليس هذا الإطار بالتالي اتفاقًا traité، ولا نقيضًا لاتفاقية الهدنة ولا معاهدة... لا يعني «الإطار» إطلاقًا عدم الإلزامية والجديّة بشأن كامل مضمونه وكل تفاصيله الإجرائية. إنه اتفاق تفاوضي، مرحلي واختباري وتجريبي، في سبيل العمل على معالجة معضلة الدولتين في لبنان! ما يرد في مداولات وسجالات، حتى لدى قانونيين ورواسب شيعية سياسية ورواسب مارونية سياسية حول» سحب سلاح» «وسلاح غير شرعي» هو تسخيف لواقع لبنان الكارثي في تقسيم مستحيل بين دولتين.

إن تعبير «إطار»، ومع التكرار المتعمّد حول السيادة sovereignty و sovereign state، يرد أكثر من عشر مرات في النص! أن العمل المرتقب بالتالي، مع الإقرار بحق مقاومة وطنية، هو موجه نحو non-state armed groups، أي جهة مسلّحة خارج إطار الدولة: upon the confirmation of successful disarmament of non-state armed groups، مع التأكيد في الإطار العام والوساطة على كامل سيادة لبنان على كل جغرافيته: The Government of Israel declares that it has no territorial ambitions in Lebanon (البند 5)، والتزام شرعية الأمم المتحدة: in accordance with the Charter of the United Nations (al. 6).

2. لبنانيون متموضعون في مرحلة اختبار تاريخية: أن «الوساطة» الدبلوماسية و«الإطار» تضعان لبنان في واقع اختبار الجديّة اللبنانية! لبنانيون ما زالوا متموضعين وعلى مسافة واحدة من الجميع ويمارسون الدعارة في العلاقات الدبلوماسية ويجهلون ما معنى دولة لاسباب تعود إلى علم النفس التاريخي psychohistoire وعقدة الباب العالي. هل لبنان دولة أم لا دولة وفي واقع تقسيمي مستحيل في دولتين؟ هل اللبنانيون مستقلون؟ أوردت سفيرة أوروبية قبل مغادرتها لبنان سنة 2025: «إذا كنتم مستمرون في ألعيبكم فلا تعتمدون على دبلوماسيتنا». يحظى لبنان اليوم بواقع داخلي رسمي وعالمي داعم لم مثيل له في كل تاريخ لبنان بفضل رئيس جمهورية «رئيس دولة» (المادة 49)، وحكومة طبيعية «إجرائية» (الفصل الرابع من الدستور)، وليس برلمانًا مصغرًا، ودعم عربي وأوروبي وأميركي وعالمي في سبيل أقفال لبنان الساحة ثم الساحات لأن لبنان الساحة أصبح خطرا على ذاته وعلى العالم.

لبنانيون هم المعضلة والمصيبة...! لنتوقف عن تمجيد اللبناني في العيش معًا والإبداع الفني والتجاري والصمود... معضلة لبنان ثقافية في ذهنية لبنانية تتطلب معالجة وانتفاضة وطنية عارمة في سبيل استعادة الدولة ومثاقفة الدولة! ولا يحتاج «الإطار» ولا تحتاج «الوساطة» أساسًا، إلى أي مرجعية غير التي حصلت، لأن العمل الدبلوماسي هو أساسًا من الصلاحيات الإجرائية.

عضو المجلس الدستوري، 2009-2019

يحظى لبنان اليوم بواقع داخلي رسمي وعالمي داعم

ورد مصطلح framework في العنوان، وأكثر من ست مرات في النص الذي يعبّر عن عمق الخبرة والاختصاص والمهنية لمختلف الأعضاء المشاركين في الوساطة برعاية أميركية!

طُرُق إسقاط «الاتفاق» مقفلة... و«الثنائي» يسلّم بالأمر الواقع

لارا يزبك

نزل الاتفاق الإطاري الذي وقّعته الدولة اللبنانية وإسرائيل في واشنطن، كالصاعقة، على محور «الممانعة» في لبنان. أركانُه انفجروا غضبًا. صعّدوا سريعًا في المواقف، واستحضروا عدّة التخوين والعمالة، ونبشوا «فزّاعة» الحرب الأهلية وانقسام الجيش، و«استلّوا» أيضًا الدراجات النارية، وانطلقوا في مسيرات «الفتنة» في الشوارع، مع حرق إطارات وصور وقطع طرقات.

«صفعة» الشارع

هنا، كانت الصفعة الثانية التي تلقّاها «حزب الله»، بعد صفعة «الاتفاق». فالناس لم تلبّه كما توقّع، وكانت المشاركة في التحرّكات الاعتراضية الشعبية خجولة، كما أن الجيش اللبناني كان حازمًا في مواجهة الإخلال بالأمن.

أضف إلى ذلك أن «الأخ الأكبر» لـ«الحزب»، رئيس مجلس النواب نبيه بري، لم يشارك عبر جمهوره في الاحتجاجات، وأبلغ «الحزب» أنه لا يُحبّذ خيار الشارع. فأيقن الأخير سريعًا أن زمن «7 أيار» ولّى فعلا، وأن كل هذه «الحركات والتحرّكات» لن تنفع، ولن تتمكّن من خنق الاتفاق الوليد في المهد، كما كان يتمنّى.

هذه الورقة غير الرابحة أصلا، بما أن أمام شارع «الثنائي» شوارع أخرى، سقطت إذًا من يد «الممانعة». فكيف السبيل إلى إسقاط الاتفاق؟ هذا هو الهمّ الذي يقضّ مضجع «الثنائي الشيعي» اليوم، وهو ينكبّ على البحث عن طرق أخرى لإجهاض الاتفاق، بحسب ما تكشف مصادر سياسية مطّلعة لـ«نداء الوطن»، غير أن الأمر يبدو معقّدًا، بل مستحيلا.

بحث يائس عن أكثرية

يحاول «الثنائي» يائسًا، إيجاد أكثرية داعمة لمطلبه، في مجلس النواب أو في مجلس الوزراء، غير أنه لا يجدها. وبينما قال بري في الساعات الماضية: «إذا كانوا يعتقدون أن الاتفاق سيمرّ على المؤسسات الدستورية، فهم لا يعرفون أنهم سيواجهون نبيه بري وكتلة نيابية كبيرة»، تشير المصادر إلى أن بعض القوى «الوسطية»، كـ«التيار الوطني الحر» أو الحزب «التقدّمي الاشتراكي»، قد لا تؤيد جوانب معينة من الاتفاق، إلا أنها لن تساهم في إسقاطه، خاصة إذا كان البديل تسليم الورقة اللبنانية إلى إيران مجدّدًا.

على أي حال، ومن الناحية «القانونية»، لا يمكن بعد طرح مذكرة على التصويت في المؤسسات الدستورية، لأنها لا تزال في حال «إطار اتفاق»، لا أكثر.

«الشارع» مقفل إذًا أمام «الثنائي»، وأبواب المؤسسات الدستورية موصدة أيضًا أمامه. هذا الواقع يضع «الممانعين» في وضعية حرجة جدًا، مكبّلي الأيدي وعاجزين عن التحرّك.

رضوخ للأمر الواقع

عليه، لا خيار أمامهم اليوم سوى الاكتفاء ببيانات التهويل والتهديد وبـ«الأصابع المرفوعة»، التي نتيجتها «صفر».

لكن عمليًا، سيرضخون، «مُكرَهَ أخاك لا بطل»، للأمر الواقع الذي ستفرضه الدولة اللبنانية في الميدان. والحال أنه فيما «الحزب» يهوّل، بوشرت الاتصالات واللقاءات السياسية والعسكرية اللبنانية - الأميركية، لوضع المناطق النموذجية على سكة التنفيذ، كما أن رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون أكد الثلثاء، خلال استقباله قائد الجيش العماد رودولف هيكل، أن «حملات الافتراء على المؤسسة العسكرية لن تؤثر في أدائها الوطني الملتزم قرارات السلطة السياسية».

تكرار 6 شباط؟

كل ما تقدّم، تتابع المصادر، يدل على أنه لن يتمكّن شيء من وقف اندفاعة الشرعية اللبنانية نحو تطبيق التزاماتها، إلا إذا قرّر الحزب إطلاق النار على الجيش اللبناني جنونًا، في تكرار لسيناريو الانقلاب الذي نفّذته حركة «أمل» على الجيش في 6 شباط 1984... فهل يجرؤ؟

أيًا يكن الجواب، على الدولة اللبنانية أن تستفيد من وضعية المحلي والدولي الواسع لقراراتها، ومن التبدلات الكبرى التي تشهدها المنطقة، حيث منحت الحكومة العراقية، في الساعات الماضية، الفصائل المسلحة مهلة حتى 21 أيلول لتسليم السلاح... لتضرب «الحديد وهو حامٍ»، وتنطلق فورًا في عملية حصر السلاح. فكلما أسرعت في اقتلاع الاحتلال الإيراني، سرّعت في دحر الاحتلال الإسرائيلي، تختم المصادر.

فيما يهوّل «الحزب» بوشرت اللقاءات اللبنانية - الأميركية لوضع المناطق النموذجية موضع التنفيذ

نداء الوطن
السنة الثامنة | العدد 1901 | الخميس 2 تموز 2026

المناهج الجديدة في لبنان... بين هواجس الذاكرة ورهان الإصلاح

د. بولا أبي حنا

أثار مشروع تحديث المناهج الذي أعدّه المركز التربوي للبحوث والإنماء بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي نقاشاً واسعاً، ولاسيما حول مادة التاريخ. لكن الإصلاح الحقيقي لا يُقاس بعدد الحصص، بل بفلسفة التعليم وجودة التطبيق.

بعد نحو ثلاثين عاماً على اعتماد مناهج عام 1997، عاد ملف التربية إلى صدارة النقاش العام. فما إن أعلن، يوم الخميس 26 حزيران، عن موافقة مجلس الوزراء على إصدار المرسوم المتعلق بالمناهج التربوية الجديدة، الذي أعدّه المركز التربوي للبحوث والإنماء بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي، حتى انطلقت موجة واسعة من النقاش، ولا سيما حول مادة التاريخ وتقليص عدد ساعات تدريسها. وانقسمت الآراء بين من رأى في المشروع خطوة إصلاحية طال انتظارها، ومن اعتبره مدخلاً للمساس بالذاكرة الوطنية والهوية اللبنانية.

وكان من أبرز الأصوات المعترضة البروفسور عصام خليفة، الذي حذّر من تقليص حضور التاريخ في المدرسة اللبنانية، معتبراً أن هذه المادة تمثل أحد أهم ركائز تكوين المواطن وصون الذاكرة الوطنية.

هذا القلق مفهوم ومشروع، لأن التاريخ ليس مجرد مادة مدرسية، بل هو ذاكرة وطن، ومرآة مجتمع، وأحد أهم عناصر بناء الهوية الوطنية. غير أن النقاش العلمي يقتضي أيضاً التمييز بين المشروع كما هو، وبين الانطباعات التي تتشكل حوله قبل الاطلاع على تفاصيله النهائية وآليات تطبيقه.

وبحسب ما أفاد به عدد من أساتذة التاريخ والباحثين التربويين الذين تابعوا مراحل إعداد المناهج، فإن الصورة المتداولة عبر وسائل التواصل الاجتماعي قد لا تعكس المشروع بصورته الكاملة. فالغاية، كما أُعلن، ليست إلغاء مادة التاريخ أو شطب محطاتها الأساسية، بل إعادة تنظيم بعض المضامين وربطها بمواد أخرى، مثل التربية على المواطنة والعلوم الاجتماعية، بحيث يُدرَّس الحدث التاريخي في سياقه السياسي والاجتماعي والحقوقي، بدلاً من أن يبقى معزولاً في إطار زمني يعتمد الحفظ والاستظهار.

كما أن مشروع المناهج لا يزال يمر بمراحل الاستكمال والإعداد للتطبيق، الأمر الذي يجعل إصدار أحكام نهائية في هذه المرحلة سابقاً لأوانه.

في الواقع، لم تكن المشكلة في لبنان يوماً مرتبطة بعدد ساعات تدريس التاريخ بقدر ما ارتبطت بطريقة تدريسه. فعلى مدى سنوات طويلة، تحولت هذه المادة في كثير من الأحيان إلى عملية حفظ للتواريخ والأسماء والمعارك بهدف اجتياز الامتحان، بينما غاب عنها التحليل، وربط الماضي بالحاضر، وفهم تطور الدولة والمجتمع واستخلاص الدروس من التجارب التاريخية.

واليوم، في عصر الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي، لم يعد معيار جودة التعليم كمية المعلومات التي يحفظها الطالب، بل قدرته على تحليلها، ومقارنتها، وتقييمها، واستخدامها في فهم الواقع. فالمعلومة أصبحت متاحة للجميع خلال ثوانٍ، أما التفكير النقدي فلا يزال يُبنى داخل المدرسة.

ومن هنا، فإن إدخال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، واعتماد التكامل بين المواد الدراسية، يمثلان توجهاً تربوياً حديثاً معمولاً به في العديد من الأنظمة التعليمية، شرط ألا يأتي ذلك على حساب عمق المعرفة التاريخية أو دقتها. فالمطلوب ليس استبدال التاريخ بمواد أخرى، بل تقديمه بصورة أكثر ارتباطاً بالحياة المدنية، بحيث يفهم الطالب نشأة الدولة، وتطور المؤسسات، ومفهوم المواطنة، من خلال قراءة الأحداث التاريخية وتحليلها، لا الاكتفاء بحفظها.

وزيرة التربية عند رئيس الجمهورية

المعركة الحقيقية بين تعليم يكتفي بالتلقين وتعليم يبني الإنسان القادر على الفهم والتحليل

لكن نجاح أي منهج جديد لن يتحقق بمجرد إصدار مرسوم أو اعتماد كتب مختلفة. فالتحدي الأكبر يكمن في إعداد المعلم وتأهيله. وقد أشار عدد من التربويين إلى أن تطبيق المناهج الجديدة يتطلب برامج تدريب متخصصة ومستمرة، لأن الانتقال من التعليم التلقيني إلى التعليم القائم على الكفايات والتفكير النقدي يستوجب تغييراً في أساليب التدريس والتقييم، لا في المحتوى وحده.

وهذا يعني أن نجاح الإصلاح لن يُقاس بما كُتب في الوثائق، بل بما سيحدث داخل الصفوف الدراسية.

وفي المقابل، لا ينبغي أن يتحول النقاش إلى محاكمة للنوايا أو إلى افتراض سوء القصد قبل الاطلاع على الصيغة النهائية للمناهج. فالنقد العلمي حق، بل ضرورة، لكنه يكون أكثر فاعلية عندما يستند إلى قراءة النصوص الكاملة وتقييم النتائج الفعلية، لا إلى معلومات مجتزأة أو انطباعات متسرعة.

ويبقى من واجب المؤرخين، والجامعات، والجمعية التاريخية اللبنانية، والخبراء التربويين، متابعة المشروع بدقة، والتأكد من أن الذاكرة الوطنية، والحقائق التاريخية، والتعددية اللبنانية، تبقى جميعها مصانة في أي منهج جديد. فإضعاف الوعي التاريخي ينعكس مباشرة على فهم المجتمع لهويته وتطوره، ويجعل الأجيال أقل قدرة على قراءة حاضرها واستشراف مستقبلها.

إن تطوير المناهج لا ينبغي أن يُفهم باعتباره تنازلاً عن الذاكرة الوطنية، بل فرصة لإعادة تقديمها بأساليب تعليمية أكثر فاعلية. فالتاريخ الذي يُدرَّس بوصفه مادة للحفظ قد يُنسى سريعاً، أما التاريخ الذي يُقدَّم بوصفه أداة لفهم المجتمع والدولة وبناء المواطنة، فيبقى أثره في وعي الأجيال، ويصبح جزءاً من ثقافتهم المدنية.

وكما قال الفيلسوف الفرنسي ميشال دو مونتين:

«نريد عقولاً أحسن تكوينها، لا عقولاً مملوءة بالمعلومات».

فالمعركة الحقيقية ليست بين عدد الحصص وعدد الصفحات، بل بين تعليم يكتفي بالتلقين، وتعليم يبني الإنسان القادر على الفهم، والتحليل، والإبداع، والمشاركة الواعية في بناء وطنه.

أستاذة جامعية

نداء الوطن
الخميس 2 تموز 2026 | العدد 1901 | السنة الثامنة

«الإقامة الذهبية» في لبنان: بين استقطاب الرساميل ومخاطر هشاشة البنية المؤسسية

الدكتور دريد بشرّاوي

يطرح مشروع «الإقامة الذهبية» في لبنان جملة من الإشكاليات المتداخلة التي تتجاوز الإطار التقني لتحفيز الاستثمار أو استقطاب الرساميل الأجنبية، ليصل إلى سؤال أعمق يتعلق بقدرة الدولة اللبنانية، في ظل أزمتها البنيوية الراهنة، على استيعاب سياسة من هذا النوع من دون إنتاج اختلالات مالية ورقابية وسيادية واجتماعية إضافية.

ففي بلد لم تُستكمل فيه بعد عملية إعادة هيكلة القطاع المصرفي، ولا تزال مؤسساته الرقابية والقضائية تعاني من ضعف مزمن في الفعالية والاستقلالية، يثير هذا المشروع تساؤلات حول قدرة الدولة على التحقق من مصادر الأموال وضبط مساراتها. كما يطرح إشكالية العلاقة بين الإقامة كوضع قانوني، وبين احتمال تحولها تدريجيًا إلى أداة لإعادة تشكيل أنماط الاستقرار السكاني والاقتصادي داخل مجتمع شديد الحساسية للتوازنات الديموغرافية والسياسية.

ولا تنفصل هذه الإشكاليات عن السياق اللبناني الأوسع، حيث يتداخل الانهيار المالي مع هشاشة سياسية وأمنية، ومع ضغوط ديموغرافية ناتجة عن النزوح الطويل الأمد، ما يجعل أي سياسة تتعلق بالإقامة والاستقرار ذات بعد سيادي مباشر. ومن هنا، لا يعود المشروع مجرد أداة لتحفيز الاستثمار، بل يصبح مدخلا لنقاش أوسع حول حدود الدولة في تنظيم العلاقة بين المال والإقامة والسيادة.

في هذا السياق، وبعد إقرار لجنة المال والموازنة في 22 حزيران 2026 مشروع قانون يمنح إقامة مقابل استثمار لا يقلّ عن 500 ألف دولار عبر الودائع أو العقارات أو تأسيس الشركات، مع رسوم سنوية مرتفعة، يبرز الطابع الإشكالي للتشريع لا من حيث أهدافه فحسب، بل من حيث تفاعله مع واقع مالي ومصرفي غير مستقر وبيئة رقابية وقضائية ما زالت تعاني من ضعف بنيوي.

وتزداد حساسية هذا المشروع بالنظر إلى طبيعة السياسات العامة في الدول الخارجة من أزمات مالية عميقة، حيث لا يكفي توفر الإطار التشريعي لضمان الفعالية، بل يتطلب الأمر وجود منظومة تنفيذية ورقابية متماسكة قادرة على تحويل النص القانوني إلى نتائج قابلة للقياس. وفي غياب هذا الشرط، تصبح السياسات التحفيزية عرضة للتباين بين الهدف المعلن والنتائج الفعلية، بما قد يفاقم الفجوة بين التشريع والتطبيق ويضعف الثقة العامة في السياسات الاقتصادية.

أولا: إشكالية «التجنيس المقنّع» وإعادة تعريف الانتماء

يطرح المشروع إشكالية تحول الإقامة الاستثمارية من وضع موقت إلى مسار اندماج طويل الأمد قد يعيد تشكيل مفهوم الانتماء داخل الدولة. فالتجارب المقارنة تُظهر أن هذه البرامج قد تبدأ كأدوات لجذب الرساميل، لكنها تتحول تدريجيًا إلى آليات لإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمقيمين، خصوصًا حين يقترن الاستقرار الاقتصادي بالاندماج الاجتماعي وتراكم الحقوق.

وعلى المستوى اللبناني، تكتسب هذه الإشكالية حساسية مضاعفة بفعل الطبيعة التوازناتية للنظام السياسي القائم على اعتبارات طائفية وديموغرافية دقيقة، إضافة إلى الضغط السكاني الناتج عن النزوح السوري واللجوء الفلسطيني. وهو ما يجعل أي توسع غير مضبوط في الإقامة الاستثمارية عاملا محتملا لإعادة تشكيل غير مباشرة للتوازنات السكانية والاجتماعية.

ثانيًا: مخاطر غسل الأموال وضعف الرقابة

يرتبط المشروع بمخاطر غسل الأموال في ظل إدراج لبنان ضمن اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي (FATF)، بما يعكس ثغرات جدية في منظومة الامتثال والرقابة.

وفي ظل ضعف القضاء وأجهزة الرقابة المالية وتداخل النفوذ السياسي، يصبح التحدي الحقيقي مرتبطًا بقدرة الدولة على التحقق من مصادر الأموال وشفافيتها. ومن دون منظومة رقابية متكاملة، قد تتحول هذه البرامج إلى منافذ محتملة لإعادة تدوير أموال غير شفافة أو إضفاء شرعية قانونية على مصادر مالية مشكوك فيها.

ثالثًا: اختلال العلاقة بين الاستثمار والإنتاج

يعاني الاقتصاد اللبناني من انهيار مصرفي وركود بنيوي يحدّ من قدرة الرساميل على التحول إلى إنتاج فعلي. فغياب الاستقرار المالي والنقدي، وتراجع بيئة الأعمال، وضعف البنية القضائية، كلها عوامل تدفع الاستثمارات نحو العقار أو المضاربة بدل الاستثمار المنتج طويل الأمد.

وفي ظل عدم الاستقرار الأمني والسياسي، يصبح منطق رأس المال أقرب إلى التحوط منه إلى التنمية، ما يحدّ من الأثر الاقتصادي الحقيقي للمشروع.

رابعًا: الضغط على السوق العقارية

قد يؤدي ربط الإقامة بالاستثمار العقاري إلى ضغط تضخمي على سوق العقارات، بما يعمّق الفجوة بين الأسعار والقدرة الشرائية للمواطنين.

قد يضغط ربط الإقامة بالاستثمار العقاري على السوق، بما يعمّق الفجوة بين الأسعار والقدرة الشرائية

ومع غياب سياسة إسكان عامة، يتحول العقار تدريجيًا إلى أصل مضاربي بدل كونه سلعة سكنية، ما يعزز اللامساواة الاجتماعية ويؤثر في الطبقات الوسطى.

خامسًا: الإشكال السيادي وتداخل القرار

لا يمكن فصل المشروع عن الإشكال السيادي في لبنان، حيث تتداخل مؤسسات الدولة مع قوى أمر واقع، ما يضعف قدرتها على ضبط القرار الاقتصادي. وفي هذا السياق، لا يقتصر تقييم الاستثمارات على بعدها المالي، بل يشمل أيضًا خلفيات المستثمرين وإمكان توظيف الوجود القانوني كأداة نفوذ غير مباشر داخل الدولة.

سادسًا: إشكالية التوقيت البنيوي

يأتي المشروع قبل استكمال الإصلاحات المالية والمصرفية والمؤسساتية، وفي ظل غياب استقرار نقدي وقضائي. ما يجعل جذب استثمارات طويلة الأمد محفوفًا بالمخاطر، لأن البنية المؤسسية نفسها لم تكتمل بعد.

يمكن النظر إلى «الإقامة الذهبية» كأداة فعالة في سياقات مستقرة تمتلك مؤسسات قوية ورقابة فعالة. أما في الحالة اللبنانية، فإن تداخل المخاطر المالية والرقابية والسيادية والاجتماعية يجعلها مسألة تتجاوز البعد الاقتصادي إلى بنية الدولة نفسها.

وبناءً عليه، لا يتعلق الإشكال فقط بجدوى جذب الرساميل، بل بقدرة الدولة على تحويلها إلى قيمة إنتاجية من دون المساس بالتوازنات الداخلية. وفي غياب هذه الشروط، قد يتحول المشروع إلى عنصر إضافي في تعقيد الأزمة بدل أن يكون مدخلا لمعالجتها، وهو ما يجعل تقييم هذا النوع من المشاريع مرتبطًا ليس فقط بالجدوى الاقتصادية المباشرة، بل بمدى نضج الإطار المؤسسي الحاكم له وقدرة الدولة على فرض تطبيقه فعليًا بشكل مستدام.

أستاذ القانون الدولي الجنائي في جامعة ستراسبورغ ومستشار في المحكمة الجنائية الدولية، محام عام دولي أسبق في المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، ومحام عام أسبق في فرنسا ومحام بالنقض والاستئناف

يثير هذا المشروع تساؤلات حول قدرة الدولة على التحقق من مصادر الأموال

آراء

خريطة طريق لإعادة ابتكار الأمن اللبناني

العميد الركن المتقاعد طوني أبي سمرا

عندما وقف الملك بيروس بعد أحد انتصاراته المكلفة، قال عبارته الخالدة: «انتصار آخر كهذا، ونهلك». لقد أدرك أن بعض الانتصارات تكون كلفتها أكبر من مكاسبها، وأن الحكمة ليست في إطالة الحروب، بل في معرفة متى تبدأ مرحلة جديدة. هذا هو الدرس الذي ينبغي أن تستوعبه اليوم حركة «أمل» و«حزب الله». فبعد عقود من الصراعات، لم يعد لبنان يحتمل المزيد من «الانتصارات» التي يدفع ثمنها شعبه واقتصاده ومؤسساته. لقد آن الأوان للانتقال من منطق الصراع الدائم إلى منطق بناء الدولة.

من هنا، يستحق الاتفاق الأخير بين لبنان وإسرائيل الترحيب، ليس لأنه يحل جميع الأزمات، بل لأنه يفتح نافذة تاريخية لإعادة رسم مستقبل لبنان. وإذا نجحت الدولة في تنفيذه بحزم، فقد يطلق ديناميكية إيجابية تمتد إلى ملفات أخرى، محدثًا تأثيرًا شبيهًا بتأثير الدينامو، حيث يولّد زخمًا متزايدًا يتوسع مع مرور الوقت. ومن هنا، يجب ألا يكون تنفيذ الاتفاق نهاية المشروع، بل بدايته.

وهنا تقع المسؤولية على عاتق رئيس الجمهورية. فالمطلوب اليوم ليس الاكتفاء بتنفيذ الاتفاق، بل استثمار زخمه لقيادة رؤية وطنية تعيد ابتكار لبنان. لقد أثبتت التجربة أن إصلاح مؤسسات الأمس لم يعد كافيًا، وأن لبنان يحتاج إلى نظام سياسي جديد وحديث ومتطور، قادر على حماية سيادته، وتحقيق الاستقرار، وجذب الاستثمارات، واستعادة ثقة مواطنيه. وتبدأ هذه الرؤية بإعادة بناء منظومة الأمن الوطني عبر أربع ركائز أساسية أولا: استعادة السيطرة على الحدود

إن استعادة سيادة الدولة تبدأ باستعادة السيطرة على حدودها. فالحدود اللبنانية - السورية ليست مجرد قضية عسكرية، بل هي قضية أمنية واقتصادية وتنموية. لذلك، ينبغي أن يقود رئيس الجمهورية مشروعًا وطنيًا لإنشاء نظام متكامل لإدارة الحدود، يبدأ على مستوى وزاري لتأمين القيادة والتنسيق والمساءلة، ويتطور لاحقًا إلى مديرية عامة. ويجمع هذا النظام البلديات والقوات المسلحة والجمارك والأجهزة الأمنية والسلطات القضائية والوزارات المعنية ضمن استراتيجية موحّدة، مدعومة بتقنيات حديثة لمكافحة التهريب والجريمة المنظمة. وفي الوقت نفسه، يجب أن يقترن أمن الحدود بخطة تنموية تستثمر في البنية التحتية والزراعة والتعليم والرعاية الصحية وفرص العمل، بما يحوّل المناطق الحدودية من بؤر هشاشة إلى ركائز للاستقرار والنمو.

ثانيًا: إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية

لم يعد لبنان قادرًا اقتصاديًا على الإبقاء على جيش دائم ضخم صُمّم لظروف القرن الماضي. المطلوب هو جيش أكثر ذكاءً ومرونة واستدامة، يقوم على وحدات محلية تضم نواة صغيرة من العسكريين في الخدمة الفعلية، وتدعمها قوات احتياط مدرّبة وقابلة للتعبئة السريعة. وتبقى جميع هذه الوحدات المحلية جزءًا من الجيش اللبناني، تخضع للعقيدة العسكرية نفسها ولسلسلة القيادة نفسها، بما يحافظ على وحدة المؤسسة، ويعزّز كفاءتها، ويخفض كلفتها.

ثالثًا: بناء قدرة وطنية دائمة للتخطيط

القوة العسكرية الحديثة لا تُقاس بعدد الجنود، بل بقدرتها على التخطيط والتعبئة. لذلك، يحتاج لبنان إلى فرق تخطيط دائمة على المستويين المحلي - التكتيكي والعملاني - الوطني، تتولى دراسة التهديدات، وإعداد السيناريوهات، ووضع الخطط، وبناء منظومات القيادة والسيطرة واللوجستية. وعند الأزمات، تتولى هذه الفرق تعبئة الوحدات المحلية وقوات الاحتياط وقيادتها وفق خطط معدّة مسبقًا، بما يضمن سرعة الاستجابة وتنسيق الجهود على المستويين المحلي والوطني. وبذلك يصبح التخطيط هو العنصر الدائم، بينما تُبنى القوة العسكرية وتُعبّأ بحسب الحاجة، ما يحقّق جاهزية أعلى وكلفة أقل ومرونة أكبر.

رابعًا: إعادة هيكلة الجهد الاستخباراتي

الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب والتهديدات السيبرانية لا تعترف بحدود المؤسسات، لذلك يحتاج لبنان إلى مديرية وطنية للاستخبارات تنسق بين مختلف الأجهزة، وإلى مركز وطني لمكافحة الإرهاب يحوّل المعلومات إلى قرارات وعمليات. وكما في النموذج العسكري، تعمل هذه المنظومات عبر وحدات محلية تجمع المعلومات وتنفّذ المهام الميدانية، وهيكل وطني يتولى دمج المعلومات وتحليلها وتنسيق الاستجابة على مستوى الدولة.

إن هذه الركائز الأربع ليست مجرد إصلاحات أمنية، بل مشروع لإعادة تأسيس الدولة اللبنانية: دولة تفرض سيادتها على كامل أراضيها، وتحتكر استخدام القوة، وتبني مؤسساتها على أساس الكفاءة لا المحاصصة.

لقد منح الاتفاق الأخير لبنان فرصة تاريخية، لكن التاريخ يعلّمنا أن الأمم التي تكتفي بإدارة اللحظة تضيع فرصها، أما الأمم التي تحوّل اللحظات المفصلية إلى رؤى ومشاريع، فهي التي تصنع مستقبلها.

نائب رئيس حزب الوطنيين الأحرار
الرئيس السابق لأمن الأمم المتحدة في آسيا والمحيط الهادئ

قانون المصارف في المجلس الأربعاء وترقّب لموقف الحكومة من المادتين 3 و13

المحرر الاقتصادي

يغيب قانون انتظام المصارف عن جدول أعمال لجنة المال والموازنة التي تجتمع غدا برئاسة النائب إبراهيم كنعان. وعلمت «نداء الوطن» ان سبب عدم إدراج القانون وجود وزير المالية ياسين جابر خارج البلاد.

ومن المتوقع أن تعقد لجنة المال النيابية اجتماعاً مخصصا لقانون المصارف الأربعاء المقبل في 8 تموز الجاري، لمناقشة التعديلات التي طرأت على قانون سبق أن تمّ إقراره ونشره في الجريدة الرسمية، قبل أن يقرّر صندوق النقد الدولي أن لديه ملاحظات عليه، وتضطر الحكومة عبر وزارة المالية، الى ارسال لائحة تعديلات إضافية على قانون ساري المفعول، في سابقة استدعت الانتقادات بسبب أسلوب تعاطي صندوق النقد مع الدولة اللبنانية.

وحتى اليوم، لا توجد تأكيدات حول الموقف الذي ستتخذه الحكومة حيال رفض صندوق النقد للتوافق الذي جرى بين مصرف لبنان والحكومة. وسبق لرئيس الحكومة ان اقترح بنفسه تعديل المادة 3 من قانون المصارف، لتتلاءم مع مندرجات قانون النقد والتسليف، وتتضمن الحفاظ على دور وصلاحية مصرف لبنان ومجلسه المركزي. كما ان وزارة المالية تولت صياغة التعديلات على المادة 13. ومع ذلك، رفض صندوق النقد الصيغة التي أرسلت اليه للحصول على موافقته.

مصدر نيابي يؤكد لـ «نداء الوطن»، ان لا فكرة لدى النواب حول القرار الذي ستتخذه الحكومة في مسألة رفض صندوق النقد التعديلات على المادتين 3 و13. ولكن رئيس لجنة المال والموازنة يريد حسم هذا الموضوع بسرعة، لأن التسويف أكثر بات غير مقبول من وجهة نظره.

ويوضح المصدر نفسه، ان الموضوع لا ينحصر في المادتين 3 و13 بل يتجاوزهما الى مواد أخرى، منها على سبيل المثال تلك المتعلقة بمنح أي مصرف يُتخذ قرار بتصفيته، في تقديم اعتراض قضائي. اذ سبق لصندوق النقد ان رفض منح هذا الحق للمصارف، لكن المجلس الدستوري أكد على هذا الحق. وهنا يسأل المصدر النيابي نفسه، هل من المسموح تجاوز قرار المجلس الدستوري؟ ويجيب: طبعا لا. ولكن السؤال الآخر، كيف سيكون المخرج، لاحترام قرارات المجلس الدستوري، وفي الوقت نفسه عدم المجازفة في التصادم مع صندوق النقد الدولي.

تبدو الأمور حتى الآن غامضة بعض الشيء، ولو أن وزير المالية أوحى في مجالسه ان الحكومة ستوصي بالمضي في إقرار المادتين 3 و13 كما تم الاتفاق عليهما مع مصرف لبنان، وأنها لن ترضخ هذه المرة لرفض صندوق النقد!

وبالانتظار، هناك من يعتبر ان مواقف صندوق النقد فيها الكثير من السياسة، وان هذه المواقف قد تتبدّل في المرحلة المقبلة، بعد توقيع لبنان اتفاق الإطار مع إسرائيل في واشنطن.

ليس من المسموح تجاوز قرار المجلس الدستوري

المجلس الدستوري أكّد حقّ المصرف الإعتراض على أيّ قرار بتصفيته

وزارة الشؤون تفتتح نقاشات الحوكمة: الشراء العام والرقابة على العقود

أطلقت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية ، البرنامج الوطني لحوكمة مجالس الإدارة والقيادات في القطاع العام، بافتتاح أولى النقاشات التي خُصّصت لموضوع «حوكمة الشراء العام والرقابة على العقود»، في حضور ممثلين عن مجالس الإدارة والهيئات الناظمة الذين تم تعيينهم حديثًا، وكانت هذه الجلسة من تنظيم منظمة الشفافية الدولية - لبنان وبالشراكة من مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية.

قدّم الجلسة الأولى، رئيس هيئة الشراء العام الدكتور جان العليّة الذي استعرض المبادئ الأساسية التي يقوم عليها قانون الشراء العام، وأفضل الممارسات في مجال الحوكمة، شارك فيها رئيس وأعضاء مجلس إدارة مرفأ بيروت، رئيس وأعضاء مجلس إدارة مرفأ طرابلس، رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للجمارك والمدير العام للجمارك بالإضافة إلى رئيس وأعضاء الهيئة الوطنية لإدارة النفايات الصلبة، وشهدت الجلسة نقاشًا تفاعليًا أتاح للمشاركين تبادل الآراء والخبرات حول التحديات العملية وآليات تعزيز الشفافية والكفاءة في الرقابة على الشراء العام.

تشكّل هذه الدورة باكورة البرنامج الوطني الذي أطلقته وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية بهدف بناء قدرات القيادات الجديدة في مؤسسات الدولة، وتمكينها من ممارسة مهامها وفق أعلى معايير الحوكمة. ويتضمّن البرنامج عشر وحدات متكاملة تتناول أسس الحوكمة للمؤسسات العامة، وأدوار ومسؤوليات مجالس الإدارة، والإطار القانوني الناظم لعملها في لبنان، ومبادئ القيادة الاستراتيجية، والتخطيط، والإشراف على الأداء، إلى جانب مواضيع أخرى تعزز كفاءة المجالس وفاعليتها في خدمة المصلحة العامة.

الاتحاد الاوروبي يدعم الابتكار والاستثمار في الطاقات اللبنانية

أكدت سفيرة الاتحاد الأوروبي ساندرا دو وال، «التزام الاتحاد الأوروبي مواصلة دعم الابتكار وتعزيز التعاون بين لبنان وأوروبا، بما يساهم في تطوير قدرات المنظومة اللبنانية وتمكين المبادرات التي تربط المعرفة بالفرص، وتفتح المجال أمام تعاون أوسع بين مختلف الجهات المعنية. واعتبرت أن برنامج Lebanon Innovate يعكس أهمية الاستثمار في الطاقات اللبنانية، ولا سيما في الجامعات ومراكز البحث ورواد الأعمال والمؤسسات الداعمة للابتكار، مشيرة إلى أن بناء منظومة ابتكار متماسكة يتطلب رؤية مشتركة وتعاونا مستمرا بين القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية».

ولفتت الى»أهمية الاستمرار في دعم منظومة الابتكار في لبنان، باعتبارها مساحة قادرة على إنتاج الفرص، وتعزيز الصمود، وربط لبنان بمحيطه الأوروبي والمتوسطي».

من جهته، اعتبر وزير الصناعة جو عيسى الخوري أن «الصناعة التكنولوجية اللبنانية قادرة على المنافسة لتمتّع العاملين فيها بالمرونة والذكاء والابداع، وهم يشكّلون الموارد البشرية التي تميّز لبنان عن الكثير من البلدان».

وشدّد على أن «هذا التوجه يتطلب بناء جسر مؤسسي ومستدام بين الجامعات والقطاع الصناعي، وتحويل الأبحاث إلى نتائج ملموسة تعزز قدرتنا التنافسية في الأسواق العالمية»، ودعا إلى «إطلاق الميثاق الوطني للمعرفة، ليكون في خدمة لبنان وصناعته الوطنية، ويرتكز على إنشاء هيئة وطنية للابتكار، إقرار حوافز ضريبية للبحث والتطوير، تعزيز التواصل مع الكفايات اللبنانية المنتشرة في العالم، إنشاء تجمعات متخصصة للبحث والتطوير...».

وزير الاقتصاد والتجارة عامر البساط شدّد في كلمته، على «أهمية ترسيخ ثقافة وطنية تشجّع الابتكار وتحمي الأفكار»، لافتا إلى أن «الملكية الفكرية تشكّل ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الحديث». واعتبر أن «الاقتصاد القائم على المعرفة يحتاج إلى بيئة قانونية وتنظيمية تحفز الإبداع وتمنح أصحاب الأفكار الثقة بأن ابتكاراتهم قابلة للحماية والنمو».

الملكية الفكرية تشكّل ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الحديث

المشاركون في اختتام برنامج Lebanon Innovate

بدوره، أشار وزير المهجرين ووزير الدولة لشؤون التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي كمال شحادة، إلى أن «الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا لا يجب أن ينظر إليهما كقطاعين منفصلين عن أولويات الدولة، بل كأدوات قادرة على تحسين الخدمات، وتطوير الإدارة، ورفع الإنتاجية، وخدمة المواطن، وتسهيل الوصول إلى حلول أكثر فاعلية في قطاعات متعددة»، معتبرا أن «لبنان، رغم التحديات، يمتلك طاقات بشرية قادرة على مواكبة هذا التحول، إذا توفرت لها البيئة المناسبة والدعم المطلوب».

التقرير الأسبوعي لعمل «حماية المستهلك»

أفادت مديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والتجارة في تقريرها الأسبوعي أمس، بأنها: منذ بداية الحرب - مطلع آذار ولغاية 26 حزيران الحالي: نفّذت 7,975 زيارة كشف ميدانية. سطّرت 352 محضر ضبط وتمّت إحالة 373 محضرًا إلى القضاء المختص. واستجابت لـ 426 شكوى.

منذ بداية العام - مطلع كانون الثاني ولغاية 26 حزيران الحالي: نفّذت 11,079 زيارة كشف ميدانية. سطّرت 498 محضر ضبط وتمّت إحالة 671 محضرًا إلى القضاء. واستجابت لـ 628 شكوى.

وفي أسبوع 22 لغاية 26 حزيران: استجابت مديرية حماية المستهلك لـ 20 شكوى، ونفّذت 512 كشفًا نتج عنها 26 محضر ضبط، وتمّت إحالة 19 محضرًا إلى القضاء.

كلفة الاشتراك في النسخة الورقية من صحيفة نداء الوطن

سعر الاشتراك	الفترة بالأشهر
$ 15.00	1
$ 50.00	4
$ 75.00	6
$ 100.00	9
$ 150.00	12

ابتداء من اول أيار 2026 | للاستفسار : 03983354

اعلانات رسمية

اعلان قضائي

قررت محكمة الغرفة الابتدائية الأولى في البقاع / زحلة برئاسة القاضي خليل غصن، بتاريخ 2026/5/16

نشر الاعلان التالي :

تقدم المستدعي محمد عبد الجليل الضايع بوكالة المحامية لينا الحمصي باستدعاء سجل برقم 38 / 2026 تاريخ 5/5/2026 وطلب استناداً الى احكام المادة 512/أ.م.م. شطب اشارة دعوى قسمة عقارية (جبرية) مقامة من المدعي ادمون قشيشو ضد المدعى عليهم فيوليت موسى القرداحي ورفاقها والتي تقرر شطبها اكثر من مرة وصدر فيها قرار بتاريخ 12/1/1956 وسجل القرار برقم 13 والمسجلة برقم يومي /1221/ تاريخ 30/6/1953 .

عن صحيفة العقار رقم 802 من منطقة قب الياس العقارية الذي يملك فيه المستدعي 838,5 سهماً موضحاً بأنه تعذر وجود ملف الدعوى.

فعلى من لديه إعتراض أو ملاحظات على طلب المستدعي أن يتقدم بها خلال عشرين يوماً الى قلم المحكمة في زحلة اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان.

رئيس القلم
راغب شحادي

إعلان عن فقدان سند تمليك بحري

تفيد المديرية العامة للنقل البري و البحري أن السيد سامر جميل عسيلي قد تقدم بطلب الحصول على سند تمليك بحري بدل عن ضائع لمركب الصيد المسمى: رقم تسجيل المركب 8704/ب تاريخ و مكان الإنشاء: إيطاليا 2012 نوع المحرك: VOLVO قوة : 520 حصان رقم : ـ الإسم السابق للمركب: ـ

يمكن لمن لديه أي إعتراض التقدم من رئاسة مرفأ بيروت خلال مهلة خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان، للإتصال هاتف 03300671 .

رئيس مرفأ بيروت
الريان محمد المولى

اعلان

من امانة السجل العقاري في المتن

طلب كل من المحامي محمود غازي الحاج وكيل جان اسعد نصار بالأصالة عن نفسه وأحد ورثة روز عوض ابو زيد الاشقر كما وطلبت دلال صالح الحاج حسين وكيلة جنيفياف وشربل وانطوان اسعد نصار وجان كلود وانطوان ميشال فغالي المالكين جميعهم في العقار 2007 بيت شباب سندات تمليك بدل عن ضائع باسم المالكين.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم

امين السجل العقاري ليليان داغر

اعلان

من امانة السجل العقاري في المتن

طلب جيوفاني جورج قسيس وكيل كوليت انطوان قسيس بوكالتها عن جورج عبده الماظ مالك العقار 1091/11 ومالك رقبة العقار 1091/9 الدكوانة سندي تمليك بدل عن ضائع باسم المالك.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم

امين السجل العقاري ليليان داغر

اعلان

من امانة السجل العقاري في المتن

طلب جورجيو ديب الراعي وكيل جان خليل شحاده مالك العقار 115 القسم 18 بلوك D دير مار روكز ضهر الحصين سند تمليك بدل عن ضائع باسم المالك.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم

امين السجل العقاري ليليان داغر

اعلان

من امانة السجل العقاري في المتن

طلب المحامي بسام جورج غلام وكيل سركيس ميشال صقر بوكالته عن ناصيف ميشال نهرا مالك العقار 515/24 الدكوانة سند تمليك بدل عن ضائع باسم المالك.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم

امين السجل العقاري ليليان داغر

اعلان

من امانة السجل العقاري في المتن

طلب المحامي شارلي جورج بو نعمه وكيل رامز يوسف ابي نادر وهدى يوسف ابو نادر وامال وعبدو ونوال يوسف بو نادر المالكين في العقار326 سن الفيل سندات تمليك بدل عن ضائع بحصة المالكين.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم

امين السجل العقاري ليليان داغر

اعلان

من امانة السجل العقاري في المتن

طلب المحامي كمال أدوار الحاج وكيل جورج مخايل السبعلي المالك في العقارين 303 و333 المياسة سندي تمليك بدل عن ضائع باسم المالك.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم

امين السجل العقاري ليليان داغر

اعلان

من امانة السجل العقاري في المتن

طلب مصباح مهند الحشاش وكيل المحامية سهيلة علي فياض وكيلة علي منتاز ساطي وكيل حسين احمد علي واكد أحد ورثة أحمد حسين علي واكد مالك العقار 4092 برج حمود سند تمليك بدل عن ضائع باسم المالك.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم

امين السجل العقاري ليليان داغر

اعلان

من امانة السجل العقاري في المتن

طلبت لورند بشاره ضاهر وكيلة محمد علي حمادي وكيل ايلي بشاره ضاهر المالك في العقار 336 /18 البوشرية سند تمليك بدل عن ضائع باسم المالك.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم

امين السجل العقاري ليليان داغر

اعلان

من امانة السجل العقاري في المتن

طلب المحامي فراس رفيق نعيمه وكيل بنك بيروت ش.م.ل. الدائن شهادة تأمين بدل عن ضائع لمصلحة البنك في العقارات 2300 و 2302 بيت مري و 40 و 53 و 54 و 220 زندوقة و 448 و 449 و 750 و 1146 و 1147 و 1148 و 1149 و 1154 و 1155 و 1163 و 1164 الحصون.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم

امين السجل العقاري ليليان داغر

اعلان

من امانة السجل العقاري في المتن

طلب زاهي يوسف أبو خليل وكيل المحامي رووي ابو شديد وكيل انطوان سمعان تادروس مالك العقار 698 العيون سند تمليك بدل عن ضائع باسم المالك.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم

امين السجل العقاري ليليان داغر

إعلان

صادر عن محكمة الاستئناف المدنية في لبنان الشمالي

الغرفة السادسة

إلى المستأنف عليها سوسن زكريا حمزة المعروفة بإسم سوزان – مجهولة محل الإقامة - تدعوكم هذه المحكمة للحضور اليها لتبلغ الحكم الصادر عنها بتاريخ 5\12\2024 بالرقم 306\2024 في الدعوى العقارية رقم 2128\2021 المقامة منكم بوجه مجدي وبسام علي حبيب والذي قضى بتصديق القرار المستأنف وشطب إشارة الدعوى الحاضرة عن الصحائف العينية للعقارات رقم 99و104و108 البداوي والقسم 7 من العقار رقم 732 التل والقسم 11 من العقار رقم 321 بساتين طرابلس وتضمينكم الرسوم والنفقات ويعتبر هذا القرار مبلغا منكم بعد شهرين من تاريخ النشر واللصق

رئيسة القلم كارلا امين

من هرمز إلى لبنان... الدوحة تفتح خرائط التسوية

كوبر: نواصل الوقوف كتفًا إلى كتف مع شركائنا الإقليميين

مظلي أميركي يتدرّب على استخدام الأسلحة الخفيفة في المنطقة (القيادة المركزية الأميركية)

مع احتضان الدوحة محادثات تقنية متصلة بتنفيذ بنود مذكرة التفاهم بين واشنطن وطهران، أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية أن محادثات الوفد الفني الإيراني في الدوحة اختُتمت أمس، موضحة أن الوفد الإيراني لم يعقد أي اجتماع مع الجانب الأميركي، بل اقتصرت اجتماعاته على لقاءات مشتركة مع الوسطاء القطريين والباكستانيين، لمتابعة تنفيذ بنود مذكرة التفاهم، خصوصًا في ما يتعلّق بلبنان والإفراج عن الأصول الإيرانية المجمّدة. وصرّحت قائلة: «طرحنا انتهاكات أميركا لالتزاماتها بموجب البند الأوّل من المذكرة المتعلّق بإنهاء الحرب في لبنان، بالإضافة إلى تقارير بشأن تعزيز القوات الأميركية في المنطقة وتهديدات واشنطن». وأفادت بأنه «تقرّر إنشاء قناة اتصال عاجلة لفريق مراقبة تنفيذ بنود مذكرة التفاهم بحلول الغد (اليوم)». وذكرت: «ناقشنا مع مسؤولين قطريين مسائل بشأن إنفاق جزء من الـ 6 مليارات دولار من أصولنا المجمّدة، وتقرّر استخدام جزء من تلك الأموال لشراء سلع بناءً على احتياجاتنا». وأوضحت وزارة الزراعة الإيرانية أنه «قد نشتري المحاصيل الأميركية إذا كانت بأسعار جيّدة».

توازيًا، استقبل الأمير القطري الشيخ تميم بن حمد المفوضَين الأميركيَّين ستيف ويتكوف وجاريد كوشنر في قصر لوسيل، حيث استعرض معهما مستجدّات المسار التفاوضي بين أميركا وإيران، في إطار مذكرة التفاهم بين الطرفين، كما جرى بحث الأوضاع الراهنة في لبنان، وتأكيد أهمية تثبيت وقف النار، بما يحفظ وحدة لبنان وسيادته واستقراره. وأكد بن حمد استمرار قطر، بالشراكة مع باكستان، في جهود الوساطة ودعمها لكلّ مسارات المحادثات المنبثقة عن مذكرة التفاهم، وصولا إلى تسوية شاملة ومستدامة تعزّز أمن المنطقة. وشدّد ويتكوف وكوشنر على التزام واشنطن بمواصلة المسار التفاوضي، وتعزيز الجهود الدبلوماسية الهادفة إلى التوصّل إلى اتفاق شامل. واعتبر الرئيس الأميركي دونالد ترامب ونائبه جيه دي فانس أن المحادثات في الدوحة «تسير جيّدًا».

في السياق، كشف موقع «أكسيوس» أن واشنطن وطهران توصّلتا خلال المحادثات في الدوحة إلى تفاهم بشأن الدفعة الأولى من أموال إيران المجمّدة، موضحًا أن 3 مليارات دولار مجمّدة لن تُحوّل إلى إيران نقدًا، بل ستُستخدم لشراء سلع أساسية، جزء منها من أميركا. وأفاد بأن الاجتماعات في الدوحة سارت بشكل جيّد ومهّدت الطريق للمحادثات التقنية. وذكر أن القضايا الرئيسية التي نوقشت كانت الوضع في مضيق هرمز، والأصول الإيرانية المجمّدة، ووقف النار في لبنان. وأشار إلى أن ويتكوف وكوشنر حاولا أن ينقلا إلى الإيرانيين أن مطلبهم المتعلّق برسوم العبور عبر هرمز قد ينسف الحرّ للتجارة عبر هرمز. وأكد كوبر اتفاقًا أميركيًا - إيرانيًا سيكون في النهاية أكثر ريحًا بكثير لطهران. ورغم أن ترامب رفض فكرة أنه قد يستأنف الحرب قريبًا، أكد «أكسيوس» أن الرئيس الأميركي طلب إطلاعه على الخيارات العسكرية، لكنه اقتنع في النهاية بترك المفاوضات تأخذ مجراها.

في الغضون، قادت القيادة المركزية الأميركية حوارًا أمنيًا إقليميًا استضافته قوة دفاع البحرين لقادة دفاع إقليميين، شارك فيه قائد القيادة المركزية براد كوبر ومسؤولون عسكريون كبار من السعودية والإمارات وقطر والبحرين والكويت وعُمان ومصر والأردن ولبنان وسوريا واليمن. ناقشوا خلاله البيئة الأمنية الإقليمية الراهنة وفرص تعزيز التعاون الدفاعي في أنحاء المنطقة. وشدّد القادة على التزامهم المشترك بضمان التدفق الحرّ للتجارة عبر هرمز. وأكد كوبر مواصلة الوقوف «كتفًا إلى كتف مع شركائنا الإقليميين»، مشيرًا إلى أن المحادثات «أكدت التزامنا المشترك بالأمن والاستقرار الإقليميين». وشكّل الحوار الأمني المرّة الأولى التي يشارك فيها قادة عسكريون من سوريا ولبنان في مؤتمر دفاعي إقليمي تقوده أميركا.

تزامنًا، أعلنت البحرية الأميركية أنها تبحث عن فرد مفقود من طاقم جوي، بعدما سقطت مروحية من طراز «سي هوك» تابعة لحاملة الطائرات «جورج أيتش دبليو بوش» في بحر العرب أمس. مؤكدة أنه «لا يوجد ما يشير إلى أن الحالة الطارئة نجمت عن عمل عدائي». وكشفت أنه «تمّ إنقاذ ثلاثة من أفراد طاقم المروحية الأربعة، وهم في حالة مستقرّة... وتبحث حاليًا قطع البحرية الأميركية في المنطقة عن فرد الطاقم الجوي الآخر الذي لا يزال مفقودًا».

عراقيًا، استقبل رئيس مجلس الوزراء علي الزيدي الأمين العام لـ «مجلس التعاون الخليجي» جاسم محمد البديوي. وشدّد الزيدي على أهمية تعزيز العلاقات مع بلدان الخليج التي تمثل العمق العربي للعراق، مؤكدًا أن العراق سيشهد مرحلة جديدة تستند إلى أسس بناء الدولة العصرية بسيادة كاملة واقتصاد متين وبسط للقانون، واحترام العلاقات وتمتينها مع محيطه العربي والإقليمي والدولي. من جانبه، أشاد البديوي بالخطوات الإصلاحية التي اتّخذها الزيدي بشأن تقوية الاقتصاد، ومكافحة الفساد، وحصر السلاح بيد الدولة، وبناء علاقات متينة مع دول الخليج، وأبدى الاستعداد لتوسيع الشراكة مع العراق في مختلف المجالات.

واشنطن توقّع حضورها الدائم في القدس

وقّعت الولايات المتحدة، أمس، اتفاقًا لبناء مجمّع سفارة جديد في القدس، في خطوة اعتبرتها إسرائيل تعبيرًا عن «التحالف غير القابل للكسر» بين البلدَين. وأوضح السفير الأميركي لدى إسرائيل مايك هاكابي، خلال مراسم توقيع في وزارة الخارجية الإسرائيلية، أن «أميركا لا تعترف بالقدس باعتبارها العاصمة الأبدية والأصلية والدائمة للشعب اليهودي فحسب، بل تؤكد أيضًا أننا سنفعل شيئًا حيال ذلك»، لافتًا إلى أنه «سنغرس علمنا، علمنا الأميركي، على أرض القدس من أجل مجمّع سفارة دائم وجديد كلّيًا، سيكون بمثابة السفينة الأم لأنشطتنا الدبلوماسية هنا في إسرائيل». واعتبر أن «الله اتّخذ ذلك القرار قبل 3800 عام، وقد وصلنا أخيرًا إلى الاعتراف بما كان قد تقرّر قبل وقت طويل من ظهور أميركا».

وكتب هاكابي في منشور منفصل على منصّة «إكس»: «كما أن أميركا حيوية ولا غنى عنها بالنسبة إلى إسرائيل، فإن إسرائيل حيوية بالنسبة إلى أميركا ولمصالحها في المنطقة». ورأى وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر، خلال مراسم التوقيع، أن اتفاق بناء سفارة واشنطن الدائمة في القدس يؤكد «التحالف غير القابل للكسر» بين البلدَين، معتبرًا أن «قرار الرئيس ترامب التاريخي عام 2017 بنقل السفارة إلى القدس صحّح المسار». وقال: «اليوم، مع الاتفاق على بدء بناء مجمّع دائم للسفارة، يصبح ذلك القرار أكثر عمقًا ورسوخًا».

ويأتي ذلك بعدما اعترف الرئيس الأميركي دونالد ترامب، خلال ولايته الأولى، بالقدس عاصمة لإسرائيل في كانون الأوّل 2017، وأمر بنقل البعثة الدبلوماسية الأميركية من تل أبيب، لكن الخدمات كانت موزّعة على مواقع عدّة في القدس إلى حين العثور على مقرّ دائم موحّد. وسيُبنى مقرّ السفارة في مجمّع اللنبي في جنوب القدس. وقد شكّل قرار ترامب آنذاك خروجًا عن عقود من السياسة الأميركية، التي كان يُفترض بموجبها أن يتحدّد الوضع النهائي للقدس عبر مفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

على صعيد آخر، أقرّت الهيئة العامة للكنيست مشروع قانون مثيرًا للجدل في قراءة تمهيدية، يهدف إلى تقييد مستويات الصوت الصادرة عن أنظمة مكبّرات الصوت في المساجد بالبلاد، من خلال اشتراط الحصول على تصاريح لتشغيلها وفرض غرامات على مخالفات الضوضاء. وقد أُقرّ «مشروع قانون المؤذّن» بتأييد 50 نائبًا ومعارضة 36. وسيُحال الآن إلى إحدى لجان الكنيست للمضي به قدمًا، ولا يزال يحتاج إلى ثلاث قراءات أخرى ليصبح نافذًا. وقدّم مشروع القانون عضو الكنيست تسفيكا فوغل من حزب «عوتسما يهوديت» اليميني المتطرّف، الذي يقوده وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير. وأُقرّ المشروع في قراءته التمهيدية بعد نقاش حاد في الهيئة العامة، اصطدم خلاله بن غفير وأعضاء من حزبه مع نواب من الأحزاب العربية.

ويقترح التشريع حظر تركيب وتشغيل مكبّرات الصوت في المساجد من دون تصريح، كما يمنح عناصر الشرطة صلاحية دخول موقع أُبلغ عن وقوع مخالفة فيه. ويحدّد مشروع القانون غرامات على المخالفات، تتراوح بين 10 آلاف و50 ألف شيكل، بحسب طبيعة المخالفة وظروفها. وتذهب صيغة مشروع القانون إلى أنه في دول إسلامية كثيرة، توجد قيود واضحة على مستويات الضوضاء، وأن «بعض الدول حظرت تقريبًا بالكامل استخدام أنظمة مكبّرات الصوت في المساجد».

الشرع يُكمل مجلس الشعب بمرسوم رئاسي

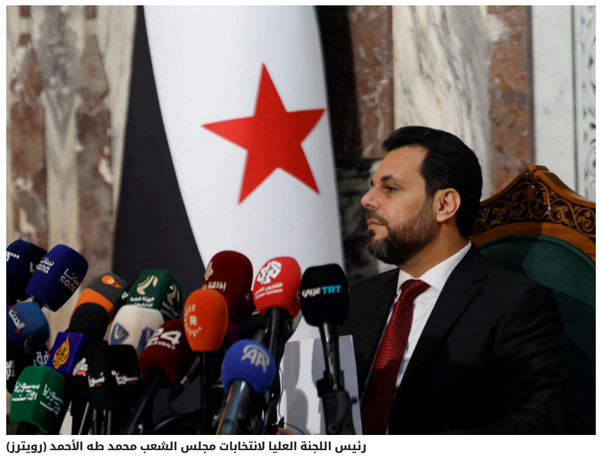

رئيس اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب محمد طه الأحمد (رويترز)

شملت التعيينات 13 معتقلا سابقًا في سجون الأسد

سمّى الرئيس السوري أحمد الشرع، أمس، أعضاء الثلث المتبقي من مجلس الشعب المكوّن من 210 أعضاء، بعد أشهر من اختيار الثلثين الآخرين عبر لجان انتخابية، على أن يعقد المجلس الاثنين المقبل أولى جلساته منذ إطاحة النظام السابق. وتلا رئيس اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب محمد طه الأحمد أسماء الأعضاء الـ 70 المعيّنين بموجب مرسوم رئاسي، موضحًا أن الأسماء تضمّ «نماذج مشرّفة من أبناء الوطن، من بينهم ذوو الشهداء والناجون من المعتقلات والهجمات الكيماوية»، إلى جانب «نخبة من الأكاديميين والوجهاء»، بهدف أن يعبّر المجلس «عن مختلف شرائح المجتمع السوري ويجسّد وحدة الوطن بعيدًا من أي اعتبارات مناطقية».

ويتوزّع الأعضاء الـ 70 بين 55 رجلا و15 امرأة، ليرتفع عدد النائبات إلى 21، بعدما انتهت عملية الاختيار العام الماضي بتعيين ستّ نائبات فقط. وشملت التعيينات 13 معتقلا سابقًا في سجون الأسد. ومن بين مَن عيّنهم الشرع الممثلة التلفزيونية روزينا لاذقاني، والناشطة عائشة الدبس، مسؤولة مكتب شؤون المرأة في الإدارة السورية الجديدة، التي كانت أوّل امرأة تشغل منصبًا رسميًا فيها، قبل أن تثير لاحقًا جدلا واسعًا بسبب تصريحاتها في شأن دور المرأة والمرجعية الشرعية. ولم يحدّد المسؤولون عدد المنتمين إلى الأقليات الدينية والعرقية من النواب المعيّنين حديثًا. وذهبت 10 مقاعد العام الماضي إلى أعضاء من الأقليات الدينية والعرقية، بمَن فيهم الكرد والمسيحيون والعلويون.

كما شملت اللائحة الرئيس السابق لحركة «أحرار الشام» حسن صوفان، الذي أمضى 12 عامًا في سجن صيدنايا، والرئيس السابق للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية أنس العبدة، ونوار نجمة الذي كان عُيّن في 2025 عضوًا في اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب، والمسؤول السياسي في «المنظمة الآثورية الديمقراطية» وأحد الوجوه المعروفة في العمل السياسي الآشوري - السرياني المعارض كبرئيل موشي كورية. ولم يجرِ اختيار أعضاء ممثلين عن محافظة السويداء بعد، إلّا أن الشرع سمّى عضوين من المحافظة، من بينهما ليث البلعوس الذي كان قائد فصيل مسلّح قبل سقوط الأسد والمقرّب حاليًا من السلطات في دمشق. وقال الأحمد: «عندما تصبح الظروف مناسبة لإجراء انتخابات في هذه المحافظة سنقوم بذلك».

ويأتي ذلك بعدما اتّخذ الشرع، منذ وصوله إلى دمشق، سلسلة خطوات لإدارة المرحلة الانتقالية، شملت حلّ مجلس الشعب، ثم توقيع إعلان دستوري حدّد المرحلة الانتقالية بخمس سنوات، ونصّ على آلية اختيار مجلس الشعب، الذي يتعيّن أن يمارس صلاحياته إلى حين وضع دستور دائم للبلاد وإجراء انتخابات على أساسه.

وجاء استكمال تشكيل مجلس الشعب، وولايته 30 شهرًا، وهي قابلة للتجديد، بناءً على آلية حدّدها الإعلان الدستوري، تضمّنت اختيار ثلثي أعضاء المجلس من قبل هيئات مناطقية شكّلتها لجنة عليا، عيّن الشرع أعضاءها، في عملية جرت في تشرين الأوّل.

غير أن العملية أثارت جدلا واعتراضات من مكوّنات رئيسية في البلاد، إذ استُثنيت حينها من التمثيل مناطق سيطرة القوات الكردية في شمال شرق البلاد والمناطق ذات الغالبية الدرزية في جنوبها، على وقع توترات مع السلطة المركزية في دمشق.

وبعد اتفاق بين الكرد ودمشق نصّ على دمج مؤسّساتهم في إطار الدولة السورية، جرت عملية اختيار ممثلين للمناطق ذات الغالبية الكردية، وهي عملية رفضت أحزاب وقوى كردية نتائجها، معتبرة أن الأشخاص الذين جرى اختيارهم «يمثلون أنفسهم فقط». ومن صلاحيات المجلس الجديد «تشكيل لجنة لكتابة مسوّدة الدستور»، وفق الأحمد، الذي أشار إلى ضرورة أن «يراعي الظروف التي تمرّ بها سوريا ويلبّي تطلّعات المجتمع السوري».

وأوضح الكاتب والباحث السياسي ماهر تمران لوكالة «فرانس برس» أن «اكتمال تشكيل مجلس الشعب لا يعني فقط إضافة مؤسسة جديدة إلى هيكل الدولة، بل يعني أن سوريا بدأت تنتقل تدريجيًا من مرحلة إدارة الأزمة إلى مرحلة إعادة بناء المؤسسات»، معتبرًا أن «اكتمال مجلس الشعب ليس نهاية المرحلة الانتقالية، بل بداية اختبارها الحقيقي». وتساءل: «هل سيكون قادرًا على مساءلة الحكومة؟ هل سيشارك فعلا في صناعة التشريعات؟ هل سيعكس التنوّع الموجود في المجتمع السوري؟». وانتقد حقوقيون في وقت سابق صلاحيات الشرع في تشكيل مجلس الشعب الذي سيضطلع بمهمّات واسعة تشمل اقتراح القوانين وتعديلها، والمصادقة على المعاهدات الدولية، وإقرار الموازنة العامة.

ووجّه سوريون انتقادات صريحة لآلية تشكيل البرلمان في ظلّ غياب الانتخابات المباشرة من الشعب وسوء تمثيل النساء. كما ندّدت منظمات المجتمع المدني بحصر الشرع، الذي يتولّى عمليًا السلطة التنفيذية، كلّ السلطات بيده، في ظلّ غياب منصب رئيس الوزراء. وتتعرّض السلطات لانتقادات بسبب ضعف تمثيل الطوائف العرقية والدينية في البلاد، في وقت اعتبر فيه الشرع أن الانتخابات «خطوة مؤقتة إلى أن تتوافر البيئة الأمنية والسياسية لإجراء انتخابات مباشرة يشارك فيها جميع السوريين»، الأمر غير المتاح حاليًا بسبب «ضياع الوثائق»، ووجود العديد من المواطنين في الخارج بلا وثائق.

إلى أين يتجه ليبرون؟ قرار قد يغيّر شكل المنافسة في الـNBA

غايال خوري

بمجرد إعلان رحيله عن لوس أنجلوس ليكرز، تحولت وجهة ليبرون جيمس المقبلة إلى القضية الأبرز في دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين. النجم الذي أمضى ثمانية مواسم مع ليكرز، وقاد الفريق إلى لقب الدوري عام 2020، وواصل خلالها تعزيز إرثه كأحد أعظم لاعبي اللعبة، يستعد لخوض موسمه الرابع والعشرين في الـNBA، لكن هذه المرة بقميص جديد.

وخلال السنوات الأخيرة، لم يخفِ جيمس أن هدفه الأول هو المنافسة على لقب جديد، ما يجعل انضمامه إلى أحد الفرق المرشحة للبطولة السيناريو الأكثر ترجيحاً. ويتصدر جولدن ستيت ووريرز قائمة الأندية المرتبطة باسمه، إلى جانب احتمالات العودة إلى كليفلاند أو ميامي، فيما يبقى اللعب إلى جانب فيكتور ويمبانياما في سان أنطونيو أحد أكثر الخيارات إثارة.

لكن تأثير قرار ليبرون لن يقتصر على فريقه الجديد، بل قد يعيد رسم موازين القوى في الدوري بأكمله، بينما يبدأ ليكرز مرحلة جديدة بعد واحدة من أبرز الحقب في تاريخه الحديث.

واللافت أن الدوري دخل بالفعل مرحلة مختلفة حتى قبل انطلاق الموسم الجديد. فقد انتقل جيانيس أنتيتوكونمبو إلى ميامي هيت، وعاد كواهي ليونارد إلى تورونتو رابتورز، وانضم جا مورانت إلى بورتلاند تريل بليزرز، كما عزز مينيسوتا تمبروولفز صفوفه بلاميلو بول.

وفي ظل هذه التحركات الكبرى، قد يكون قرار ليبرون الحلقة الأخيرة التي تكمل واحدة من أكثر فترات الانتقالات إثارة في تاريخ الدوري، وتمهد لموسم يبدو مفتوحًا على جميع الاحتمالات.

ليبرون جيمس

يتصدر جولدن ستيت ووريرز قائمة الأندية المرتبطة باسمه

عودة سيرينا تتعثر بإصابة في الركبة

تحوم الشكوك حول مشاركة الأميركية سيرينا وليامس في منافسات الزوجي لبطولة ويمبلدون، ثالثة البطولات الأربع الكبرى في كرة المضرب، بعد تعرضها لإصابة في الركبة خلال خسارتها في الدور الأول من منافسات الفردي أمام الأسترالية مايا جوينت في ويمبلدون ورابطة اللاعبات المحترفات إلى إعفائها من التزاماتها الإعلامية. وتأتي عودة سيرينا إلى ويمبلدون بدافع شخصي، بعدما أوضحت أنها رغبت في اللعب أمام طفلتها الصغيرتين، اللتين تابعتا مباراتها من المدرجات إلى جانب زوجها أليكسيس أوهانيان وشقيقتها فينوس.

ولم تحرز سيرينا لقباً في فردي البطولات الكبرى منذ تتويجها في أستراليا المفتوحة عام 2017، فيما يعود آخر لقب لفينوس في الفردي إلى ويمبلدون 2008. وبمشاركتها الأخيرة، أصبحت سيرينا ثاني أكبر لاعبة تخوض مباراة في ويمبلدون خلال حقبة الاحتراف، خلف مواطنتها مارتينا نافراتيلوفا التي بلغت الدور الثاني عام 2004 وهي في سن السابعة والأربعين.

سيرينا وليامس خلال مباراتها في الدور الأول أمام الأسترالية مايا جوينت

لم تحرز سيرينا لقباً في فردي البطولات الكبرى منذ عام 2017

همسات الملاعب

■ تسلّم المدرب شادي بو فرحات قيادة المنتخب اللبناني للكرة الطائرة، بعدما اعتذر المدرب الدولي ويليام الأسمر عن عدم تولي المهمة في المرحلة الحالية بسبب ارتباطه المسبق بالسفر إلى صربيا للمشاركة في دورة فنية متخصصة. وأوضح الاتحاد اللبناني للكرة الطائرة، في بيان، أن القرار جاء عقب مشاورات جمعت رئيس الاتحاد وليد القاصوف، والأمين العام عساف مهنا، ورئيس لجنة المنتخبات ميشال فرح، مع الأسمر، حيث تقرر تكليف رئيس لجنة المدربين شادي بو فرحات بقيادة المنتخب الوطني.

■ قدّم مدرب المنتخب الهولندي لكرة القدم، رونالد كومان، استقالته من منصبه، غداة خروج منتخب بلاده من دور الـ32 لكأس العالم 2026 بخسارته أمام المغرب بركلات الترجيح. وأعلن كومان قراره عبر حسابه على «إنستغرام»، قائلاً: «في الليلة الماضية اتخذت قرار إنهاء فترتي كمدرب للمنتخب الهولندي». وأضاف: «يؤلمني أن تنتهي فترتي مع المنتخب بهذه الطريقة. كنا جميعًا نحلم بكأس عالم نكتب فيه التاريخ، لكن ذلك لم يتحقق.»

■ أصبح لاعب المنتخب الفرنسي كيليان مبابي الهداف التاريخي لمباريات الأدوار الإقصائية في كأس العالم، بعدما رفع رصيده إلى 10 أهداف في هذه المرحلة عبر جميع النسخ التي شارك فيها، معادلا رقم ليونيل ميسي، ومتجاوزاً حصيلة كل من بيليه، رونالدو نازاريو، ليونيداس وجوست فونتين. كما رفع رصيده الإجمالي إلى 18 هدفاً في 18 مباراة خاضها في كأس العالم منذ مشاركته الأولى عام 2018، وهو رقم يشمل جميع أهدافه في البطولة، سواء في دور المجموعات أو الأدوار الإقصائية.

مواجهة تاريخية تجمع رونالدو ومودريتش

ستشهد مواجهة البرتغال وكرواتيا، الجمعة، في دور الـ32 من كأس العالم 2026، حدثاً غير مسبوق، إذ ستكون المرة الأولى في تاريخ البطولة التي يلتقي فيها لاعبان تجاوزا الأربعين من العمر، هما كريستيانو رونالدو ولوكا مودريتش.

ميريام داموري خليل

وقبل النسخة الحالية، كان الكاميروني روجيه ميلا اللاعب الوحيد الذي خاض منافسات كأس العالم بعد بلوغه الأربعين. أما رونالدو (41 عاماً) ومودريتش (40 عاماً)، اللذان أحرزا معاً أربعة ألقاب في دوري أبطال أوروبا خلال ستة مواسم بقميص ريال مدريد، فقد واصلا تحدي عامل الزمن، رغم أن مؤشرات التقدم في السن بدت واضحة في ما يُرجح أن يكون آخر ظهور لهما على المسرح العالمي.

واستهل رونالدو مشواره في البطولة بهدفين في مرمى أوزبكستان، ليصبح أول لاعب يسجل في ست نسخ مختلفة من كأس العالم، بعدما احتفل بالإنجاز صارخاً: «أنا عدت». إلا أن البرتغال، وبعد فوزها الكبير 5-0 على منتخب يحتل المركز الستين عالمياً، عجزت عن تحقيق الفوز على جمهورية الكونغو الديمقراطية وكولومبيا، لتجد نفسها في مسار أكثر صعوبة في الأدوار الإقصائية.

ورغم مشاركة قائد البرتغال في جميع دقائق دور المجموعات، لا يزال الجدل قائماً حول جدوى الاعتماد عليه أساسياً، في وقت لا يبدو فيه المدرب الإسباني روبرتو مارتينيس مستعداً لاتخاذ قرار بإبقائه على مقاعد البدلاء. وتعيد هذه المعطيات إلى الأذهان ما حدث في كأس العالم قبل أربعة أعوام، حين استبعد المدرب السابق فرناندو سانتوش رونالدو من التشكيلة الأساسية بعد بداية متواضعة، ودفع بغونسالو راموش الذي سجل ثلاثية في الفوز على سويسرا 6-1، قبل أن تنتهي مغامرة البرتغال بخسارة أمام المغرب في ربع النهائي، ويغادر سانتوش منصبه لاحقاً.

وفي الجهة المقابلة، لم يكن مودريتش بعيداً عن الانتقادات، بعدما بدا متأثراً بعامل السن خلال خسارة كرواتيا الافتتاحية أمام إنكلترا 2-4، حيث تسبب بركلة جزاء إثر عرقلته نوني مادويكي، قبل أن يستبدله المدرب زلاتكو داليتش. لكن قائد كرواتيا استعاد حضوره سريعاً، فاحتفل بمباراته الدولية الرقم 200 بفوز على بنما 1-0، ليصبح رابع لاعب في التاريخ يصل إلى هذا الرقم، منضماً إلى رونالدو، قبل أن يصنع هدف الفوز لنيكولا فلاشيتش في الانتصار على غانا 2-1.

وكان مودريتش العنصر الأبرز في قيادة كرواتيا إلى نهائي كأس العالم 2018 ونصف نهائي نسخة 2022. وفي مواجهة تحمل طابعاً تاريخياً، يسعى النجمان إلى تمديد مشوارهما في البطولة، إذ ينتظر الفائز منهما مواجهة محتملة أمام إسبانيا في ثمن النهائي، في فرصة قد تكون الأخيرة لمواصلة الحلم على أكبر مسرح كروي في العالم.

مودريتش العنصر الأبرز في قيادة كرواتيا إلى نهائي كأس العالم 2018 ونصف نهائي نسخة 2022

رونالدو ومودريتش خلال مشوارهما المشترك مع ريال مدريد

الكلمات المتقاطعة | إعداد: أنطوان حمد

	9	8	7	6	5	4	3	2	1
1	■								
2									
3	■				■				
4		■		■					
5								■	
6			■			■			
7					■				
8	■								
9									

أفقيا:
1 - السكان الأصليون لشمال أفريقيا.
2 - إحدى أهم المدن التاريخية في البرازيل.
3 - شيخ ضعيف - قطع ملتهبة من النار.
4 - اتصاف بـ.
5 - دولة أفريقية.
6 - تماثل للشفاء - قطع العشب اليابس - تناول الدواء يأبساً غير معجون.
7 - لمعان - قايض.
8 - مدينة يابانية.
9 - ممثلة أميركية من أفلامها «What Women Want».

عموديا:
1 - أحد شعراء العصر العباسي عاش في مصر أثناء حكم الأيوبيين.
2 - تكلّم بلا فائدة - ابن الريف.
3 - عالم أحياء وفيلسوف وطبيب وفنان ألماني راحل من مؤلفاته «World riddle».
4 - طاحونة بالأجنبية - شديد وصلب ومتين.
5 - أحد الوالدين - دعابة وهزل - ضمير منفصل.
6 - اثنان من النوع نفسه - أمثال ونظائر.
7 - يجمعون ويضمون - أداة شرط.
8 - بدّل الشيء - يغلقان الباب.
9 - ضامن.

SUDOKU

تحتوي هذه الشبكة على 9 مربعات كبيرة (3x3) ، كل مربع منها مقسم الى 9 خانات صغيرة. هدف هذه اللعبة ملء الخانات بالأرقام اللازمة من 1 الى 9، شرط عدم تكرار الرقم أكثر من مرة واحدة في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي وعمودي.

	3		4			9		
			1	6		7		2
		8			9			5
			3				5	8
		4				3		
1	8				2			
6			8			2		
3		9		2	5			
		7			3		6	

حلول العدد السابق

أفقيا: 1 - جيمس بوروز - 2 - ابن الأبار - 3 - كريم سعيد - 4 - بو - يمد - يم - 5 - ادرك - هابط - 6 - سلع - بدا - 7 - ارمادا - غل - 8 - نسور - سراب - 9 - سواكن - منة.
عموديا: 1 - جاك بالانس - 2 - بيرود - رسو - 3 - مني - رسموا - 4 - سامي كلارك - 5 - بلسم - عد - 6 - واعده - اس - 7 - ربي - اب - رم - 8 - وادي بدغان - 9 - زر - مطالبة.

8	3	2	1	7	4	5	9	6
1	5	4	2	9	6	3	8	7
9	6	7	5	3	8	4	1	2
4	1	8	3	5	7	6	2	9
5	7	3	6	2	9	1	4	8
6	2	9	8	4	1	7	3	5
7	8	6	4	1	2	9	5	3
2	4	5	9	6	3	8	7	1
3	9	1	7	8	5	2	6	4

مسرحيّة «الدب»: حداد وحب وكوميديا من روسيا إلى لبنان

جويل غسطين

ابتداءً من الليلة، 2 تموز، وحتى 5 تموز 2026، جمهور «مسرح المونو» في الأشرفية على موعد، عند الساعة 7:30 مساءً، مع إحدى أشهر روائع الكاتب الروسي أنطون تشيخوف: «الدب»، في اقتباس مسرحي أعدّه الكاتب ديمتري ملكي وأخرجه شادي الهبر. في هذا العمل، يختلط الضحك بالتأمّل، والحب بالفقدان، والحدّة بالحنان، إذ تنسج المسرحية حكاية أرملة حبست نفسها في حداد طويل على زوجها الراحل، قبل أن يقلب رجل غاضب، يطالب بحقّه المالي، عالمها رأسًا على عقب. وبين المواجهة والرفض واللاندفاع، تتكشف مفارقات إنسانية آسرة، تذكّرنا بأنّ الحياة قادرة دائمًا على مفاجأتنا، وأنّ القلب الذي أغلقته الخسارة قد يجد طريقه مجدّدًا إلى النبض.

في عرض مسرحي يحمل روح تشيخوف الساخرة والعميقة، ويقدّم للجمهور اللبناني بلمسة محليّة نابضة بالحياة، يطلّ على الخشبة الممثلون ميسا حانوني يعقوري، وكريس غفري، وبولا مطران، تحت إدارة المخرج شادي الهبر، الذي يعزو انجذابه إلى إخراج هذا العمل، في الدرجة الأولى، إلى اسم كاتبه أنطون تشيخوف (1860 - 1904)، مشيرًا في حديث مع «نداء الوطن» إلى أنه لم يسبق له أن قدّم عملًا من المسرح العالمي، وكان يتوق إلى خوض تجربة مسرح تشيخوف تحديدًا، لما تحمله نصوصه من شخصيات شديدة الواقعية والصدق، تنبض بمنطق الحياة اليومية. ويرى الهبر أنّ ما يميّز تشيخوف هو تلك المعادلة الصعبة التي تجمع بين البساطة والعمق، أو ما يُعرف بـ «السهل الممتنع».

«الدب» (1888) نص كوميدي بطبيعته، والكوميديا عند تشيخوف ليست عنصرًا عابرًا يمكن تبديله، بل هي جزء عضوي من بنية النص وروحه، بحيث يستحيل تحويله إلى تراجيديا، كما يقول الهبر. فالنص، برأي مؤسّس «مسرح شغل بيت»، يفرض هويته الكوميدية بذكاء لافت، لا سيّما أنّ مفارقاته تتكشّف أكثر فوق الخشبة، حيث تتعاظم طاقته الساخرة مع الأداء التمثيلي. ويضيف أنّ اقتباس ديمتري ملكي و «لبنتنه» العمل قرّبا النص أكثر من الجمهور المحلّي، من خلال إدخاله في سياق الحياة اللبنانية اليومية، مع الحفاظ على دقة التفاصيل وروح النص الأصلي، في خطوة يصفها ببراعة فنية لافتة.

ثلاثي مسرحية «الدب» خلال التمارين

النص برأي المخرج شادي الهبر يفرض هويته الكوميدية بذكاء لافت

نص روسي بثوب لبناني

بالنسبة إلى الكاتب ديمتري ملكي، جاءت فكرة اقتباس نص «الدب» بناءً على اقتراح من المخرج شادي الهبر، وذلك بعدما تعذّر العثور على نسخة مقتبسة وجاهزة للعرض المسرحي. ويوضح ملكي لـ «نداء الوطن» أنه لم يُجرِ تعديلات جوهرية على مضمون النص، بل اكتفى ببعض التغييرات البسيطة في الحوارات المرتبطة مباشرة بالمجتمع الروسي، والتي قد لا يتفاعل معها الجمهور اللبناني أو قد لا يفهم أبعادها. لذلك عمل على «لبننتها» بما ينسجم مع خصوصية مجتمعنا.

أما الممثل كريس غفري، الذي يجسّد شخصية «الدب» في العمل المسرحي، فيشير إلى أنّ المدخل الأساسي لفهم الدور كان الغوص في تركيبته النفسية: ما الذي يستفزّه؟ ما الذي يشعل غضبه؟ وكيف يطالب بحقوقه؟ فالرجل الذي يجسّد غفري شخصيته كان قد أقرض الآخرين المال، قبل أن تنقلب ظروفه ويجد نفسه مضطرًا إلى استرداد ديونه، ما يدفعه إلى منزل الأرملة المدينة له، حيث يبلغ غضبه ذروته أمام المماطلة والرفض.

هذا التصاعد الدرامي لا يختصر الشخصية في بعدها العصبي، إذ يرى غفري، في حديث لـ«نداء الوطن»، أنّ في داخلها حنينًا ورقّة وإنسانية عميقة، ما يخلق تناقضًا جذابًا بين القسوة الظاهرة واللين الكامن. ويؤكّد أنّ هذا الصراع بين العنف والحنان هو صراع إنساني عام، وجد فيه مساحة مشتركة بينه وبين الدور، ما ساعده على أدائه بصدق. أما التحدّي الأكبر بالنسبة إلى غفري، فكان الابتعاد عن طبيعته الشخصية من حيث نبرة الصوت وحركة الجسد وطريقة التعبير، لإبراز حدّة الشخصية واستفزازها، من دون إغفال وجهها الإنساني.

وفاء وإغواء

الممثلة ميسا حانوني يعقوري تتحدّث، من جهتها، عن شخصيتها في المسرحية: «الست لور». هي أرملة شابة فقدت زوجها منذ عام، لكنها لا تزال تعيش على وقع ذكراه، غير قادرة على تجاوز الحداد عليه. توضح يعقوري، في حديثها مع «نداء الوطن»، أنّ تحضيرها للدور كان نفسيًا بالدرجة الأولى، إذ حاولت أن تضع نفسها فعليًا في موقع امرأة اختبرت الفقد، وأن تستشعر التناقض بين الوفاء لذكرى حب مضى، وإمكان الانفتاح على حب جديد. هذا الصراع الداخلي، شكّل مدخلها الأساسي إلى الشخصية. وترى يعقوري أنّ الدور قريب جدًا من واقعنا اليومي، إذ يعكس صورة مجتمع نعيشه بكل تناقضاته، حتى لو لم نعترف بذلك صراحة. وتعبّر عن أملها في أن تصل الرسائل الكامنة في النص إلى المشاهدين، لا سيّما أنّ العمل ينتمي إلى المسرح العالمي، وتحديدًا إلى المسرح الروسي ممثَّلًا بالكاتب أنطون تشيخوف، وهو ما يمنحه، برأيها، قيمة فنية مميّزة بحدّ ذاته.

شخصية «ملفينا»، الخادمة الوفية للأرملة «لور»، تؤديها بولا مطران، التي تصف الشخصية بالمخلصة والصادقة في محبّتها لمخدومتها. ورغم كونها تميل أحيانًا إلى شيء من الحدّة، فإنها تحمل في داخلها حنانًا وخوفًا حقيقيَّين عليها. كما أنها الشاهد على الصراعات العاطفية والتوترات المتصاعدة بين الشخصيّتين الأساسيّتين، وتسعى باستمرار إلى الحفاظ على هدوء البيت. وترى مطران، في حديثها مع «نداء الوطن»، أنّ «ملفينا» عفوية، تتصرّف بدافع الخوف والمحبّة، لا بدافع البطولة. ورغم كونها شخصية ثانوية، فإنّ حضورها أساسي في تخفيف حدّة الفوضى داخل العمل. وعن التحديات، تقول مطران إنّ إظهار القلق والخوف بصورة طبيعية وعفوية كان الأصعب، مع الحفاظ، في الوقت نفسه، على إيقاع الكوميديا وسرعة العرض.

بذلك، تعود مسرحية «الدب» إلى الحياة من جديد، عابرة الزمن والجغرافيا من روسيا تشيخوف إلى لبنان اليوم، لتؤكّد أنّ المشاعر الإنسانية الكبرى لا تعرف حدودًا ولا تنتمي إلى عصر واحد. ففي قلب الكوميديا الساخرة، يطرح العمل أسئلة عميقة عن الحداد والحب والقدرة على النهوض بعد الخسارة، مقدّمًا للجمهور تجربة مسرحية تجمع بين الضحك والتأمّل، وتُثبت مرة أخرى أنّ المسرح الحقيقي هو ذاك القادر على ملامسة الإنسان في كل زمان ومكان.

حظـــك اليـــوم

الحمل
21 آذار
19 نيسان
تستفيد من فترة الصباح وتنجز خلالها الكثير من الأعمال. كفى بكاءً على أطلال الماضي، فأمامك حياة مليئة بالتجديد.

الثور
20 نيسان
20 أيار
حاول أن تكون أكثر تأقلماً، خاصةً في التعامل مع بعض الأشخاص في العمل. تأخذ على عاتقك حل الأمور العالقة مع الحبيب.

الجوزاء
21 أيار
20 حزيران
يجب أن تعمل بجدية على تطوير مهاراتك المهنية لتواكب تطورات العمل. تنظر إلى الحبيب اليوم بنظرة مختلفة.

السرطان
21 حزيران
22 تموز
المزيد من المهام قد يُلقى على عاتقك اليوم، فاستعد لها. طال خلافك مع الشريك، فحاول أن تبادر إلى المصالحة.

الأسد
23 تموز
22 آب
لا تخف من التغيّرات، فبإمكانك الاستفادة من الوضع الحالي. حان الوقت لإعطاء الحبيب فرصة ثانية.

العذراء
23 آب
22 أيلول
لا وقت لتضيّعه اليوم في الكلام، وحاول إنجاز أعمالك المتراكمة بسرعة. تشعر بخيبة أمل بسبب ابتعادك عن الحبيب.

الميزان
23 أيلول
23 تشرين الأول
تسمع أخباراً تثير توترك حول مصير عملك، لكن لا تقلق، فستتجاوز هذه المرحلة. الحبيب يدعمك خلال هذه الفترة ويكنّ لك الكثير من الحب.

العقرب
24 تشرين الأول
21 تشرين الثاني
لا داعي للعصبية اليوم، وحاول ألا تجرح الآخرين. تعامل مع الحبيب بهدوء، فالعصبيةُ لن تساعد على حلّ الأمور.

القوس
22 تشرين الثاني
21 كانون الأول
القمر اليوم في برجك، لذلك تسير الأمور بشكل إيجابي بالنسبة لك. تعيش يوماً رومانسياً وجميلاً مع الحبيب.

الجدي
22 كانون الأول
19 كانون الثاني
تستفيد من علاقاتك المهنية للحصول على منصب. لا تناقش أي أمر مهم مع الهاتف، وحاول التفاهم مع الحبيب وجهاً لوجه.

الدلو
20 كانون الثاني
18 شباط
تتلقّى اليوم درساً مهماً، وتذكّر أن ما لا يقتلك يجعلك أقوى. تحاول طمأنة الحبيب لأنه قلق من المنافسة.

الحوت
19 شباط
20 آذار
لا تتقبّل أي نصائح أو انتقادات اليوم، فأنت عصبي وتحتاج إلى الراحة. ترسم لنفسك وللحبيب مستقبلاً باهراً.

ستيفن سبيلبرغ رهن التحقيق في بيروت!

إعداد | الياس دمّر

ما يحدث مع أفلام المخرج العالمي Steven Spielberg في لبنان يكاد يشبه فعلا تحقيقًا يُفتح عند موعد عرض كل فيلم جديد! فبعدما بدا أن صفحة طُويت مع السماح بعرض فيلميه «Ready Player One» عام 2018 و «West Side Story» عام 2021، يعود اسم سبيلبرغ اليوم إلى دائرة الجدل، عبر تأجيل عرض فيلمه الجديد «Disclosure Day» في الصالات اللبنانية، في خطوة أعادت إلى الأذهان أزمة فيلم «The Post» قبل ثماني سنوات.

تأجيلان في شهر

المفارقة أنّ القضية لم تعد محصورة بفيلم واحد. ففي غضون شهر، أُرجئ عرض فيلم «Masters of the Universe»، الذي كان مقرّرًا في 4 حزيران (صفحة «كاميرا» - العدد 1885 من «نداء الوطن» - 11-06-2026)، ولحق به «Disclosure Day»، الذي كان مقررا عرضه في 11 حزيران الماضي أيضا. وبصرف النظر عن الأسباب الخاصة بكل فيلم، فإنّ تكرار الإرجاء يطرح سؤالا مشروعًا: هل أصبح عرض الأفلام في لبنان يواجه مرحلة جديدة من الضبابية الرقابية؟

في عام 2018، أثار منع «The Post» عاصفة إعلامية، قبل أن يُسمح بعرضه لاحقًا بقرار من وزارة الداخلية، في سابقة اعتبرها كثيرون انتصارًا لحرية الفن على المنع المسبق. يومها، بدا أنّ الأزمة انتهت، وأنّ أفلام سبيلبرغ لم تعد رهينة مواقف سياسية أو حملات ضغط. لكن ما يجري اليوم يعيد فتح النقاش حول ثبات المعايير، وحول قدرة الموزعين وأصحاب الصالات على التخطيط لإطلاق الأفلام في ظل قرارات قد تتبدّل في اللحظات الأخيرة.

ستيفن سبيلبرغ أثناء تصوير «DISCLOSURE DAY»

منع صامت؟

القضية هنا لا تتعلق بستيفن سبيلبرغ وحده، بل بصورة لبنان الثقافية. فعندما تتكرّر حالات التأجيل أو المنع خلال فترة قصيرة، يصبح السؤال أكبر من أسماء الأفلام: هل يسير لبنان نحو تضييق جديد على حريّة عرض الأعمال السينمائية؟ وهل بات المشاهد اللبناني يدفع ثمن جدل يتكرّر مع كل موسم سينمائي؟ لا يبدو أنّ هناك أي سبب مثبت يبرّر إيقاف فيلم سبيلبرغ، فهو لا يتناول الصراع مع إسرائيل، ولا يحمل أي رسالة أو مضمون يمكن تفسيره على أنه دعاية إيجابية لها. وعندما يغيب المبرّر الواضح، يصبح تأجيل العرض أو حجبه مدعاة للتساؤل، لأن حريّة السينما لا تقاس بفيلم واحد، بل بالمناخ العام الذي يحيط بكل عمل ينتظر الوصول إلى الشاشة الكبيرة.

في زمن التغيير، لدينا لكم رسالة مقلقة من بيروت: الأفلام ليست بخير!

هل أصبح عرض الأفلام في لبنان يواجه مرحلة جديدة من الضبابيّة الرقابيّة؟

«SUPERGIRL» تخرج من ظل ابن عمّها «SUPERMAN»

بينما نكتب عن فيلم «SUPERGIRL»، لا يسعنا إلا أن نستعيد فيلم «SUPERMAN» الذي شاهدناه العام الماضي. يومها (صفحة «كاميرا» - العدد 1623 من «نداء الوطن» - 16-07-2025)، أشرنا إلى أن الفيلم كان يعيش أزمة هوية، وأن النص كان عدوّه الحقيقي، رغم محاولته إطلاق حقبة جديدة لعالم «DC» السينمائي. ومن بين الشخصيات التي لفتت الانتباه آنذاك، «SUPERGIRL» التي ظهرت في إطلالة خاطفة، لكنها كانت كافية لإثارة الفضول حول المسار الذي ستسلكه تلك الشخصية لاحقًا.

اليوم، يأتي الفيلم المنفرد ليضعها في الواجهة، لا بوصفها مجرد النسخة الأنثوية من «سوبرمان»، بل كشخصية تحمل جراحها الخاصة وإرثها المختلف، في محاولة لإثبات أنها بطلة تستحق الوقوف بمفردها. لكن، وكما حدث مع «SUPERMAN»، يبقى السؤال نفسه حاضرًا: هل نجح الفيلم في تحويل الفكرة الطموحة إلى تجربة سينمائية متماسكة؟

رحلة بلا بوصلة درامية

لم يسعَ فيلم «SUPERGIRL» إلى إعادة إنتاج صورة البطلة الخارقة التقليدية، بل قدّم «Kara Zor-El» بوصفها شخصية مثقلة بالخسارات، غاضبة، ساخرة، ومترددة في تحمل الإرث الذي يسبقها. هذه المقاربة منحت الفيلم، في بداياته، وعدًا مختلفًا داخل عالم «DC» الجديد، إلا أن هذا الوعد تراجع تدريجيًا تحت وطأة سيناريو يفتقد إلى التماسك. وبذلك تحوّل العمل إلى تجربة بصرية صاخبة أكثر منها رحلة إنسانية متكاملة.

يعتمد الفيلم على فكرة أن البطولة لا تولد من القوة وحدها، بل من القدرة على مواجهة الألم. فـ «كارا» ليست ابنة الأرض كما هو حال «سوبرمان»، بل شاهدة على انهيار عالمها وفقدان كل ما عرفته، وهو ما ينعكس على سلوكها المتمرّد ونظرتها العدائية إلى الحياة. غير أن السيناريو يكتفي غالبًا بتقديم هذه الصدمة كصفة للشخصية، من دون أن يمنحها تطورًا دراميًا حقيقيًا يجعل المشاهد يتفاعل مع تحولاتها.

نجمة أقوى من فيلمها

الأداء الذي تقدّمه الأسترالية العشرينية Milly Alcock يبقى أبرز عناصر الفيلم. فهي تمنح البطلة حضورًا عفويًا يجمع بين الهشاشة والقوة، وبين السخرية والمرارة، وتنجح في رسم شخصية تختلف بوضوح عن الصورة المثالية التي ارتبطت بعائلة «سوبرمان». حتى عندما يتعثر النص، تظل Alcock قادرة على الحفاظ على جاذبية الشخصية وإقناع المُشاهد بأنها تستحق مساحة أكبر من تلك التي يمنحها السيناريو.

على المستوى الإخراجي، يعتمد المخرج Craig Gillespie الإيقاع السريع والمَشاهد الغنية بالمؤثرات البصرية، لكن هذا الخيار يأتي أحيانًا على حساب البناء الدرامي. فالمعارك كثيرة، والمخلوقات الفضائية والديكورات الكونية تمنح الفيلم طابعًا استعراضيًا واضحًا، إلا أن هذا الثراء البصري لا يقابله عمق مماثل في الشخصيات أو في العلاقات بينها، فيبدو وكأن الحركة تُستخدم لسد الفراغ السردي أكثر من كونها نتيجة طبيعية لتطور الأحداث.

كما يعاني الفيلم من أزمة نبرة واضحة، فهو يتنقل بين الكوميديا السوداء، والدراما النفسية، ومغامرات الفضاء، من دون أن ينجح في صهر هذه العناصر داخل هوية سينمائية واحدة. بعض المَشاهد تبدو وكأنها لا تنتمي تمامًا إلى الفيلم، فيما تأتي الفكاهة، في أحيان كثيرة، مفتعلة أو غير منسجمة مع ثقل الموضوعات التي يحاول العمل تناولها، وعلى رأسها الفقدان، والهوية، والرغبة في الانتقام.

لكن، رغم المآخذ المذكورة، لا يمكن إنكار أن «SUPERGIRL» يمثل محاولة لإبعاد الشخصية عن القالب النمطي للبطلة الخارقة المثالية. إنه فيلم يغامر بتقديم بطلة ناقصة، متعبة، ومليئة بالتناقضات، لكن جرأته في الفكرة لا تقابلها الجرأة نفسها في التنفيذ. فالنتيجة عمل يمتلك مقومات فيلم أفضل بكثير مما انتهى إليه، ويعتمد في بقائه على الشاشة بدرجة كبيرة على كاريزما بطلته أكثر من اعتماده على قوة حكايته.

الفيلم يحاول إبعاد الشخصيّة عن القالب النمطي للبطلة الخارقة

الممثلة الأسترالية Milly Alcock

يخرج «SUPERGIRL» كتجربة تحمل بعض الوعود لمستقبل شخصية «كارا زور-إيل» داخل عالم «DC»، لكنها في الوقت نفسه تؤكد أنّ إعادة ابتكار الأبطال الخارقين لا تحتاج إلى تغيير النبرة فحسب، بل إلى سيناريو قادر على تحويل الجراح النفسية إلى دراما مؤثرة، لا إلى مجرّد خلفية تبرر سلسلة من المطاردات والانفجارات.

الفيلم يُعرض حاليًا في صالات السينما اللبنانية.

نداء الوطن
السنة الثامنة | العدد 1901 | الخميس 2 تموز 2026

كفر حبو بوابة الضنية: صورة عن لبنان المُشرق

كنيسة ودير مار جرجس كفر حبو

■ عماد موسى

في جولة ميدانية لـ «نداء الوطن» في بلدة كفر حبو، تتكشّف صورة بلدة تجمع بين التنوع الاجتماعي والهدوء الريفي عند مدخل قضاء الضنية، حيث تشكّل بوابة طبيعية تربط المنطقة بمحيطها. كفر حبو تختصر في تفاصيلها نموذجًا من العيش المشترك، إذ يتجاور المسلمون والمسيحيون ضمن نسيج اجتماعي متماسك، رغم أن الغالبية من السكان هم من المسيحيين.

هذا التعايش لا يظهر كشعار، بل كواقع يومي تعزّزه علاقة تكامل بين البلدية وكاهن الرعية وإمام المسجد، في إطار من التعاون المستمر لخدمة أبناء البلدة. ويضم مجلسها البلدي 15 عضوًا، إلى جانب أربعة مخاتير، والتنسيق قائم بين المجلس البلدي والمخاتير لمتابعة شؤون البلدة وتلبية حاجات الأهالي.

جغرافيًا

ترتفع البلدة نحو 300 متر عن سطح البحر، وتمتدّ على مساحة تقارب 800 هكتار، ويبلغ عدد سكانها نحو خمسة آلاف نسمة، يوازيهم تقريبًا عدد من المغتربين المنتشرين في الخارج. تبعُد كفر حبو 14 كيلومترًا عن طرابلس و94 كيلومترًا عن بيروت، ما يمنحها موقعًا متوسطًا بين الشمال والعاصمة. وتُعرف البلدة بطابعها التراثي والسياحي، إذ تمتاز بأراضيها الخصبة ووفرة مياهها، لا سيما نبع القبو الذي يشكّل موردًا طبيعيًا أساسيًا ارتبط بحياة الأهالي، إلى جانب الجبال والأشجار المختلفة، ومنها الزيتون المعمّر، ما يمنحها هوية بيئية لافتة ويزيد من جاذبيتها الطبيعية والزراعية.

الطابع الديني

تحتضن كفر حبو كنيسة قديمة تعود إلى ما قبل عام 1700 ميلادي، بحسب مخطوطات محفوظة داخلها. كما توجد كنائس شُيّدت حديثًا، في مشهد يعكس استمرارية الحياة الروحية والتاريخية في البلدة. ويُسجَّل أيضًا في كفر حبو تجاور مباشر بين الكنيسة والمسجد، في صورة تعكس عمق العيش المشترك بين أبنائها. وتجدر الإشارة إلى أن التنسيق والتعاون قائمان بشكل دائم بين البلدية وكاهن الرعية وشيخ المسجد لما فيه مصلحة البلدة.

إنمائيًا

يشير رئيس البلدية إدغار بيطار إلى أن المجلس البلدي الحالي، ومنذ تسلّمه مهامه قبل نحو عام، باشر سلسلة خطوات لتحسين الواقع الخدمي. فقد تمّ تعيين عناصر شرطة بلدية، وإنارة الشوارع، وتركيب نظام كاميرات مراقبة لتعزيز الأمن، إضافة إلى متابعة أعمال النظافة بشكل يومي وشق الطرق.

وفي هذا السياق، يوضح بيطار أن البلدية أنجزت تقريبًا أعمال إنشاء ملعب بلدي نموذجي، رغم محدودية الموارد، إلى جانب مساع بالتعاون مع اتحاد بلديات الضنية لإنشاء مدخل نموذجي للبلدة. كما يلفت إلى أن البلدية أمّنت مركزًا للدفاع المدني داخل البلدة، بانتظار القرار الرسمي لبدء العمل فيه، في خطوة تهدف إلى تعزيز الجهوزية الميدانية والاستجابة السريعة للطوارئ.

وفي المقابل، يدعو بيطار الدولة إلى الإسراع في صرف مستحقات البلديات، وتعزيز التعاون مع الأجهزة الأمنية في القضايا التي تتجاوز صلاحيات الشرطة البلدية من جهته، يلفت نائب رئيس البلدية سرحان سرحان إلى أهمية القنطرة كمعلم تاريخي، إضافة إلى نبع القبو. كما يشير إلى أن المجلس البلدي يعدّ لإقامة مهرجان صيفي في منتصف تموز.

الأشغال

أما على صعيد الأشغال، فيشير كل من ريمون خطار ونديم ديب، من لجنة الأشغال، إلى استمرار الأعمال البلدية يوميًا، إلى جانب مشروع لزراعة أكثر من 100 شجرة خروب بالتعاون مع وزارة الزراعة.

زراعيًا

تُعرف كفر حبو بأراضيها الخصبة التي تنتج الزيتون والخوخ والزراعات الموسمية. وعلى أزهار أشجارها الجميلة يتنقّل النحل لصنع أشهى العسل، ففي البلدة نشاط لتربية النحل. ويدعو المختار كرم صوان مصلحة مياه لبنان الشمالي إلى تحسين خدمات المياه في كفر حبو، ويحثّ أبناء البلدة المغتربين على دعم بلدتهم والاستثمار فيها.

في خلاصة المشهد، تبدو كفر حبو بلدة تمزج بين الأصالة والتطور، محافظة على طابعها الريفي، متمسكة بالدولة ومؤسساتها، ومنفتحة على مسار تنموي وسياحي متنام.

البلدية أمّنت مركزًا للدفاع المدني داخل البلدة بانتظار القرار الرسمي لبدء العمل فيه

الإقامة الذهبية: انتظروا ربع ساعة

شكّل يوم 27 شباط 2020 محطة مفصلية في تاريخ لبنان الحديث حيث تسمّر ملايين اللبنانيين أمام الشاشات لسماع كلمة أبيهم الجنرال بمناسبة انضمام بلدنا الحبيب إلى الدول النفطية مع أول ضربة حفر في البلوك رقم 4 «هذا الحدث سيشكّل الحجر الأساس للصعود من الهاوية، ومحطةً جذريةً لتحوّل اقتصادنا من اقتصادٍ ريعي نفعي إلى اقتصاد منتج يساهم فيه الجميع ويفيد منه الجميع»، قال الرئيس الجنرال مطلقًا وعدًا بأن «ثرواتنا النفطية والغازية هي لجميع اللبنانيين من دون مواربة. وعائداتها ثروة سيادية لا تفريط بها ولا طريق فساد إليها، ولا هيمنة لفريق عليها ولا وضع يد لأحدهم عليها»، جازمًا بأن تلك «وديعة لحاضر أجيالنا ومستقبلها، وسنحميها بما أوتينا من صلابة ومنعة وقوة».

انقضت 6 سنوات و4 أشهر وإذا حدا عبّى غاز قداحة من غازاتنا يخبرنا.

بعد خيبة التنقيب وتبخّر أحلام الثروة ها أن الأمل بالبحبوحة يعود عبر مشروع الإقامة الذهبية الذي قدمه الوزير الخلوق ياسين جابر والهادف إلى «جذب رؤوس أموال جديدة، وخلق فرص عمل، وتعزيز إيرادات الخزينة» أي مستثمر عربي أو أجنبي يوظّف في لبنان نصف مليون دولار يحصل على «الإقامة الذهبية» ويمكن لأي فرد من عيلة المقيم السعيد أن يدفع رسم سنوي يقدّر 50 ألف دولار أن يستفيد من الإقامة. وبلا النفط و«بلبوشتو».

فرصة من العمر أن يتمتع الحاصل على الإقامة الذهبية من المغريات الضريبية المتوافرة في لبنان. لكن ثمة مخاوف حقيقية من أن يتعاطى كبار الموظفين مع المستثمر الموعود كديك حبش فينتفون ريشه ويسلخون جلده قبل أن يقلّع في أي مشروع . وحده المتمول الإيراني سيجد الفرص مفتوحة أمامه في لبنان كبعد استراتيجي واستثماري وفي إمكانه وضع أمواله في قطاعات عدة منها قطاع بناء فنادق تحت الأرض وتجهيزها وتصنيع مسيرات انشطارية وسيجد «الحزب» طريقة لإعفاء المستثمر الإيراني من أي ضريبة كون ما يقوم فيه يندرج في إطار العمل الخيري.

أما المستثمر الأوروبي أو الأميركي فيكفيه أن يشاهد برامج المنار لا أكثر كي يعدّ للألف قبل أن يستثمر بـ 50 سنتًا.

ومن يسمع المفتي الجعفري الممتاز أحمد قبلان معلنًا «نحن في ربع الساعة الأخير لأكبر انتصار في لبنان» يمكنه الانتظار ربع ساعة قبل أن يحوّل أول نصف مليون للحصول على الإقامة الذهبية!

نداء الوطن
تصدر عن Lebanese Media Production s.a.l
الناشر ميشال المر | شريك عمر حرفوش | رئيس التحرير أمجد اسكندر | المدير المسؤول جورج برباري
Beirut Media Zone . Studiovision Bldg #2 . Naccache . Metn . Lebanon - T 04 444 000 ext 80 3 - info@nidaalwatan.com
للإشتراكات الإتصال 354 983 03 M - الإعلانات 700 ext 000 444 04 T - advertising@mtv.com.lb